الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

العلاقة بين سكان الجزائر والعنصر التركي في العهد العثماني

مذكرة مكملة للمتطلبات لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

- هدى شاكي

إشراف الأستاذ:

- أبو بكر الصديق حميدي

السنة الجامعية :1436- 1437 هـ /2015- 2016 م

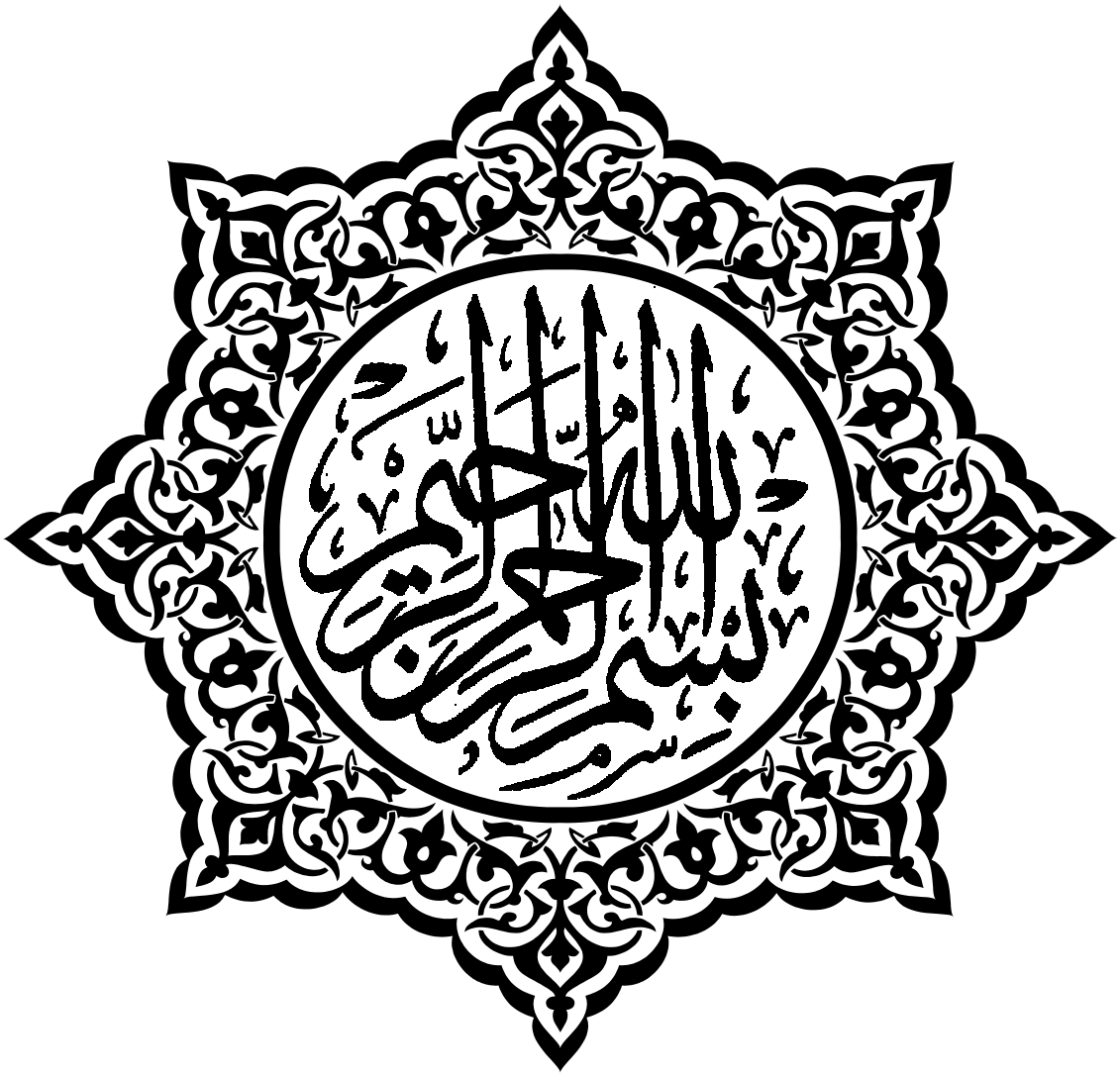
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى التي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها.

إلى التي لم تبخل علينا بالحب والحنان وشاركتني الأفراح والأحزان إلى التي تسكن الوجدان فأحيى بذكر اسمها أمي الحنونة حفظها الله ورعاها وإلى أبي.

إلى من في القلب سكناهم إخوتي، سماح، خولة، حسام، عبد الرؤوف وخديجة وخاصة أخي الغالي حليم.

إلى بيت العز والشرف عائلة جدي محمد وجدتي زينب وأخوالي صالح وزوجته وأولاده وعبد العزيز وزوجته وأولاده وموسى وزوجته وأولاده
إلى خالتي نجاة وخالتي فضيلة وزوجها وأولادها وخالتي فتيحة وبناتها إلى عائشة وهاجر وإلى عائلة شاكي خاصة عمي محمد وعمي منير وإبراهيم والمختار وزوجته إلى كل من يحمل لقب شاكي وزيتوني في كل مكان إلى الصديق الأستاذ عبد الله دبة إلى أولئك أقدم ثمار جهدي الذي أبذله حتى يرى أنوار الضفر.

تشكرات

" ولئن شكرتم لأزيدنكم....."

نحمد الله سبحانه على عظيم منه، وجزيل فضله وأشكره شكرا كثيرا على منحه إياي الصبر وسعة البال حتى تمكنت من إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من

الأستاذ المشرف حميدي أبو بكر الصديق على نصائحه وإرشاداته القيمة وأتمنى له مزيدا من الانتصارات في حياته العلمية والعملية وإلى ابنة خالتي زيتوني هاجر التي كانت معي في رحلة البحث عن المصادر والمراجع.

إلى الأستاذ عبد الرحمان عمار أستاذ بجامعة الجزائر على ما قدمه لي من إرشادات وكتب قيمة.

وإلى الأستاذ بيرم كمال الذي ساعدني في ترجمة بعض الكتب

وإلى كل عمال المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة وعلى رأسهم المسؤول عن قسم التاريخ .

وأخيرا أشكر كل من ساعدني ولو بكلمة تشجيع.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الإهداء

المختصرات

المقدمة .....أ-هـ

الفصل الأول العلاقات السياسية

المبحث الأول: استنجاد السكان الجزائريين بالأتراك.....7-10

المبحث الثاني: موقف الحكام من السكان الجزائريين 10- 15

المبحث الثالث: موقف السكان الجزائريين من الحكام (الرضا والتمرد).....15-23

الفصل الثاني العلاقات الاجتماعية

المبحث الأول: التركيبة السكانية 25-28

المبحث الثاني : أبعاد علاقة المصاهرة بين بعض السكان الجزائريين والعناصر التركية.28-32

المبحث الثالث: علاقة الحكام بالطرق الصوفية.....32-38

الفصل الثالث العلاقات الاقتصادية

المبحث الأول: سياسة فرض الضرائب على السكان 40-43

المبحث الثاني: المعاملات التجارية 43-47

المبحث الثالث: تأثير العناصر التركية في صناعة السكان الجزائريين 48-49

خاتمة 51-53

القائمة البيبليوغرافية.....55-60

الملاحق 62-64

فهرس الأعلام والأماكن 65-66

فهرس المحتويات 67

الأسماء	الصفحة	الأسماء	الصفحة
ايطاليا	40	برج سابور	28
انجلترا	45	برج زمورة	28
الإمبراطورية العثمانية	25	بلاد المغرب	1
الأغواط	34	بني العباس	14
الأوراس	4-25	بني مروان	14
آفلو	34	تركيا	4
أولاد بليل	11	تقرت	13-14
أولاد دراج	12	التلاغمة	11
أولاد عبد النور	11	تلمسان	1-10
أولاد علي لعشاش	12	تونس	2
أولاد سيدي أحمد	17	تيارت	11
أولاد قاضي	14	جبل البابور	28
أولاد مقران	12	جبل عمور	34
أولاد نايل	17-27	جبل مالطة(سوماطة)	13
بابور	12	جبل كوكو	3
بجاية	1-2	جرجرة	12-13-28
برج بوعريريج	14-28	الجزائر	1-2-3-4-6-7-8-9-10-11-13-14-15-16-17-25-26-29-36-41-43-45-46-47-48-49
برج	28	دلس	47
برج حمزة	28	دواوير الأغا	11

فهرس الأمكنة والبلدان

الأسماء	الصفحة	الأسماء	الصفحة
زمولة	11	قرية ابن سمعون	35

ساحل سكيكدة	11-29	قسنطينة	26-33
ساحل عنابة	11	القصبة	12
سراوية	11	قصر الجنينة	14
سهل متيجة	17	قنطرة الشلف	11
سور الغزلان	28	مجانة	12-29
الشمال القسطيني	17	المخزن أولاد خليفة	11
الصحراء	34-35	المخزن الحراكتة	11
الصومام	12	مخزن أولاد صحاري	11
عامر الشراقة	11	مخزن عمورة	11
عامر الغرابة	11	المدية	11
العفرون	13	المسيلة	14
عين ماضي	34-35	مستغانم	26
عين البيضاء	34	معسكر	26-36
الغرابة الجزائرية	34	المغرب الأقصى	17-34
فاس	35-36	منطقة القبائل	13
فرطاسة	36	النمامشة	28
قبيلة بوطريق	13	النمسا	45
قبيلة ريغة	13	الواد	11
قبيلة صبايحية	11	واد الذهب	12
قبيلة قابلية	17	واد الزيتون	26
قبيلة مهاجر	36	واد مينة	36

وهران	

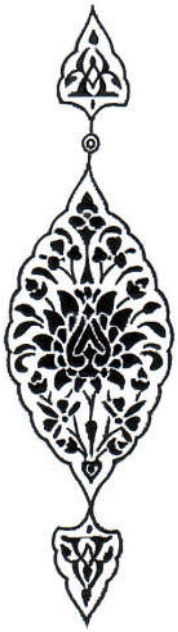

۳

كانت الفترة الممتدة من 1518 – 1830 فترة الحكم التركي في الجزائر، التي شهدت تحولات في جميع الميادين خاصة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري في ظل هذا الحكم.

حيث تشكلت علاقات جديدة بين الباب العالي والسلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر وعلاقة تلك السلطة بالأهالي الجزائريين وعلاقتهم بالعناصر التركية التي كانت متواجدة في أرضه وهي محور دراستي في هذا البحث.

أهمية الموضوع:

إن أهمية موضوع علاقة السكان الجزائريين بالعناصر التركية يشكل نقطة هامة في تاريخ الحكم التركي في الجزائر عامة في تاريخ تشكل الإيالة الجزائرية خاصة حيث يشكل مدخلا لفهم عدة جوانب ما تزال مجهولة والتي من بينها:

– أوضاع إيالة الجزائر السياسة والاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثرها بمكونات اجتماعية جديدة ومختلف العلاقات بين هذه المكونات.

– دراسة خلفيات العلاقة التي شهدها مجتمع الجزائر العثمانية بين الوافدين الجدد والسكان المحليين وبين بعض العناصر التركية والنساء الجزائريات الذي تشكلت عنه فئة جديدة عرفت بالكراغلة، كان لها دورا هاما في إبراز جوانب هذه العلاقة بحضورها القوي خلال العهد العثماني.

– فهم طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة في الجزائر وكيفية تعاملها مع مختلف عناصر المجتمع الجزائري.

– ولما يمثله هذا الموضوع من أهمية حيث يبرز الكثير من الحقائق المتعلقة بخصوصية نظام الحكم العثماني بالجزائر وهل كان احتكارا للأقلية التركية أم أنه كان مزدوجا مع العناصر المحلية من السكان وهل كان وجودهم بالجزائر احتلالا أم تلبية لطلبات سكانها بإنقاذهم من مخالب الإسبان.

أسباب اختيار الموضوع:

– الرغبة في إزالة الغموض السائد لدي ولدى الكثيرين حول العلاقة الموجودة بين الجزائريين والأتراك ، وعن تطور هذه العلاقة التي أنتجت جيلا جديدا (الكراغلة)

– ميولي الشخصي لدراسة الفترة العثمانية في حكم الجزائر والبحث عن كل ما كتب عنها خاصة العلاقة الموجودة بين الحاكم والمحكوم.

– البحث عن نوع العلاقة التي كانت بين الدولة الجزائرية والدولة العثمانية في هذه الفترة.

– التعرف على العلاقة القائمة بين السكان الأتراك والسكان الجزائريين في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومعرفة خلفيات هذه العلاقة.

إشكالية البحث:

تتمحور اشكاليتي حول العلاقة بين سكان الجزائر والعنصر التركي في العهد العثماني في الجزائر من التواصل والانسجام والانفصال والعادء ومدى تاثيرها على المصالح العامة للسكان المحليين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ومنه فان الاشكالية المطروحة :

كيف اتسمت العلاقة بين سكان الجزائر والعناصر التركية في العهد العثماني ؟ وماطبعتها ؟

1–كيف اثر نظام الحكم العثماني في الجزائر على تبلور علاقات العداء بين السكان المحليين والعثمانيين الوافدين؟

2–ما مدى تأثير الجانب الاقتصادي في تدهور العلاقات الاجتماعية ؟

3–هل يمكن القول بان طبقة الكراغلة هي نتاج علاقات طيبة بين السكان الجزائريين أم هي حتمية طبيعية نتيجة تواجد الجنود في الجزائر دون زواج؟

4–هل يمكن القول أن العامل الديني كان سببا في التواصل بين السكان ام كان عاملا في التناثر بينهم ؟

5-كيـف كانـت العلاقـات الثقافيـة بـين الجزائـريين والعثمـانيين فـي ظـل الاخـتلاف العرقي واختلاف العادات والتقاليد ؟

6- إلى أي مدى ساهم الحكام الأتراك في توسيع النشاط التجاري الجزائري؟

واعتمدت في كتابة بحثي هذا على المنهج التاريخي السردي في سرد الأحداث وفق تسلسل زمني يراعي الإمكانية والشخصيات، وكذلك المنهج الوصفي في وصف الأحداث والوقائع وحالة المجتمع وفئاته، والمنهج المقارن وذلك في المقارنة بين بعض الفئات وتعامل السلطة معها.

_ أما فيما يخص المصادر والمراجع فقد حاولت جمع عدد معتبر من الكتب التي تناولت الموضوع ولو بلمحة لمؤلفين مختلفين، وأهمها من حيث الاستعمال من المصادر، كتاب المرآة لحمدان خوجة إلى جانب الزهار ومحمد لن ميمون وبن سحنون الراشدي وآغا بن عودة المزاري وكذلك مؤلفات أجنبية هايدو و رين وفاليست وفونتير، أما المراجع فلا غنى عن كتب ناصر الدين سعيدوني وأبو القاسم سعد الله وصالح عباد وغيرهم.

كما كانت هناك دراسات سابقة تناولت الموضوع من عدة نواحي أهمها ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي في أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني مركزا على مختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية متطرقا إلى العلاقة التي تربط بين السكان الجزائريين والحكام وكذلك بعض السكان الأتراك الوافدين بين الطيبة والتعاون إلى التمرد والصراع.

كما أن المؤرخ الجزائري أرزقي شويتام أشار إلى نوع العلاقة من خلال بحثه حول أسباب انهيار الحكم العثماني في الجزائر وأخيرا إشارة للباحث التركي عزيز سامح التر الذي تناول في كتابه الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية مختلف الأحداث التي ميزت الجزائر وأوضاعها بالإضافة إلى الدراسات والرسائل الجامعية والمجلات مثل رسالة الدكتوراه لتوفيق دحماني بعنوان الضرائب في الجزائر 1792/1865م، ورسالة دكتوراه لجميلة معاشي تحت

عنوان الانكشارية والمجتمع في بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني وكذلك، محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 – 1830.

ولم أجد دراسة متخصصة في العلاقة بين سكان الجزائر والعناصر التركية موضوع الدراسة بالتحديد.

ووظفت في بحثي الخطة التالية التي تضمنت مقدمة وثلاث فصول رئيسية متبوعة ببعض الملاحق وخاتمة وقد وضعت الخطة كالتالي:

الفصل الأول: ويدرس العلاقات السياسية وقسمته إلى ثلاث أجزاء:

1- المبحث الأول: استنجاد السكان الجزائريين بالأتراك.

2- المبحث الثاني: موقف الحكام من السكان.

3- المبحث الثالث: موقف السكان من الحكام (الرفض والتمرد).

الفصل الثاني: العلاقات الاجتماعية وفيه :

1- المبحث الأول: التركيبة السكانية.

2- المبحث الثاني: أبعاد علاقة المصاهرة بين بعض السكان الجزائريين والعناصر التركية.

3- المبحث الثالث: علاقة الحكام بالطرق الصوفية.

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية وينقسم إلى:

1- المبحث الأول:سياسة فرض الضرائب على السكان

2- المبحث الثاني: المعاملات التجارية.

3- المبحث الثالث: تأثير بعض العناصر التركية على صناعة السكان الجزائريين

وفي الأخير خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى جملة من الملاحق لدعم البحث، وقائمة الفهرسة ليسهل المطلع على البحث والوصول إلى الموضوعات.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتني فأذكر جملة منها:

– افتقار المكتبات الموجودة بولايتي لأكثر المصادر الملمة بموضوع البحث.

– ذهاب معظم وقتي في التنقل بين مكان إقامتي بولاية المسيلة والجزائر العاصمة ما تطلب مني الجهد والمال – إعراض بعض المسؤولين بمركز الارشيف الوطني عن تقديم المساعدة سبب بعض العراقيل متمثلة في استخراج بعض الأوراق، كذلك عدم تقديم الكتب والوثائق بحجة إعادة ترتيبها وأنه تزامن مع وقت بحثي.

المبحث الأول: استنجاد السكان الجزائريين بالأتراك العثمانيين.

أواخر القرن 15م وبداية القرن 16م فقدت الدولة الزيانية وحدتها، وأصبحت سلطتها محصورة في العاصمة تلمسان وضواحيها، أما بقية البلاد فقد تبعثرت إلى إمارات لا تكاد تحصى ونصبت كل عشيرة نفسها دويلة، فالتفرق والتمزق هو الطابع السائد على هذه الدويلات، مما انعكست آثاره على مكانة الجزائر الدولية، الأمر الذي عرض سواحلها للغزو الإسباني.

حيث استولوا على أهم الموانئ وفرضوا على السكان الضرائب، وضاقت على المسلمين سبل عيشهم فكان عليهم التحرك بسرعة قصد الخروج من هذه الحالة[1].

وأمام عجزهم عن رد الخطر المحدق بهم، توجهت أنظارهم إلى رجال البحر العثمانيين، الذين كانوا يقومون بنشاط بحري ضد القراصنة الأوروبيين، وخاصة لمساعدة وإنقاذ الأندلسيين اللاجئين إلى بلاد المغرب وتسامع الناس بجهود هؤلاء البحارة فأرسلوا إليهم يستنجدون بهم لإنقاذ البلاد من يد العدو[2].

حيث استنجد سكان الجزائر وبجاية بالأتراك لمحاولة الدفاع عنهم فاستنجدت بجاية بالأخوة بربروس[3] (عروج وأخيه) [4] بطلب من أحد أعيانها يدعى عبد الرحمان فلبى عروج

---

[1] أحمد بحيري، الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج1، دار الكفاية للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2013، ص 134 – 135.

[2] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، ط1، الجزائر، 2010، ص 66.

[3] محفوظ قداش، (الجزائر في العهد التركي)، **مجلة الأصالة**، مج 18، العدد 51، ، الجزائر، 1977. الصفحات من 2 – 13، أنظر الملحق رقم1

[4] الإخوة بربروس: من مواليد جزيرة متلان (metelin) بلسبوس، كان عددهم أربعة: إلياس، إسحاق، عروج وخير الدين لكن التاريخ لم يحفظ إلا هذين الآخرين، وذلك لأن إلياس وإسحاق لم يتمكنا من تخليد مشاركتهما في تاريخ الجزائر، ينظر: **مجلة الجزائر المحروسة بعناية الله**، بلدية الجزائر الوسطى، الجزائر، 2004، ص 34.

طلبه وخرج من تونس بأربعة سفن على ظهرها حوالي مائة مقاتل[1]. ولقد كانت بجاية في ذلك الوقت عامرة بالإسبان،

وأيقن خير الدين أن تنظيم الدولة الجزائرية في حاجة إلى دعم، وأيقن أن الإمبراطورية العثمانية هي القوة الأساسية الكفيلة بذلك، فراسل السلطان سليم الأول في الأمر.

ولقد مر حكم العثمانيين بالجزائر بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: 1518 – 1586:

بتولية خير الدين حكم الجزائر حيث منحه السلطان سليم لقب باي لرباي أي "أمير الأمراء" وتنتمي هذه الطائفة إلى رياس البحر[2]. كما عين أحمد بن القاضي سلطانا على جبل كوكو[3]، ولم يرتح السكان لذلك فقد عانوا من جوره وظلمه خاصة في ميدان جمع الضرائب، فراسلوا خير الدين الذي عاد إلى المدينة 1527 واستعاد سلطته فيها[4]، وامتازت هذه المرحلة بالقوة وتوطيد ركائز الحكم وتوحيد رقعة البلاد والقضاء على توسعات الإسبان والكثير من التمردات[5].

[1] علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما وحديثا، ط1، منشورات الأنيس، دالي إبراهيم، الجزائر، 2007، ص 60.

[2] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع، باب الوادي (الجزائر)، 2009، ص 121.

[3] جبل كوكو: يبعد 18 كلم من الأربعاء نايت إيراثن ببلاد القبائل، أنظر: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2،1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 16.

[4] نفسه. ص 16.

[5] إسماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، وزارة الثقافة للطبع، الجزائر، 2013، ص 202.

المرحلة الثانية: عهد الباشوات 1587 – 1659:

كان الباشا يعين مباشرة من قبل السلطان، ولكن لعدة ثلاث سنوات فقط، وكان هذا الأخير يشتري لقبه ويحرص على استرجاع أضعاف ما دفعه خلال المدة التي يقيم فيها بالجزائر، وهي أحلك مرحلة، واقتصرت مهمة الباشا على جمع الضرائب[1].

المرحلة الثالثة: عهد الآغاوات 1659 – 1671:

شهدت سوءا في الوضع، باهتزاز في نظام الحكم إلى الاغتيالات التي كثرت إلى التآمرات التي تحاك ضد الحكام إلى الخسائر التي تتعرض لها الجزائر عن طريق أساطيل أوروبا إلى سيطرة الفوضى العارمة وعدم الاستقرار[2]، وهي مرحلة سيطرت فيها الانكشارية على الحكم، بطريقة فوضوية فسحت المجال لانهيار اقتصادي وسياسي واجتماعي حقيقي للبلاد[3].

المرحلة الرابعة: عهد الدايات 1671 – 1830:

بعد إلغاء نظام الآغاوات، كان الدايات ينتخبون من قبل رياس البحر[4]، أصبحت الجزائر مستقلة عن الدولة العثمانية ، وقد تميزت هذه الفترة:

1/ تحول جنود البحرية من جنود مناضلين ومقاتلين ضد القوات الحربية المسيحية المناهضة للإسلام إلى رجال يبحثون عن الغنائم والاهتمام بجمع الثروة عن العمليات الحربية، ولقي فيها العديد من الحكام مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم[5].

---

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص 18.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003/2002، ص 97.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص 18.

[4] نفسه، ص 18.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص 60.

ولقد عرف النظام السياسي استقرارا من ناحية المؤسسات السياسية والإدارية على الخصوص، فأصبح الداي يتحكم في السلطة التنفيذية، وكان يعين من بين كبار الموظفين والضباط، وكانت مهامه تنحصر في إقرار الأمن والمحافظة على النظام وتوفير الشروط الأساسية للإنفاق على موظفي الدولة[1].

ولقد ميز هذا العهد ذلك التناحر على الحكم وظاهرة الاستبداد جعلت من الشعب يعيش على الهامش، الأمر الذي أدى إلى نشوب الفتن الأهلية والشعور بعدم الأمن والاستقرار[2].

المبحث الثاني: موقف الحكام الأتراك من السكان الجزائريين.

إن الحكم العثماني لم ينشأ دفعة واحدة في كامل القطر الجزائري ولكنه مر بفترات طويلة ليعتدل ويتوطد، وبعد ذلك لم يكن على درجة واحدة من الانتشار والتأثير، فكان أكثر تأثير في المدن الساحلية كالجزائر وتلمسان وكان ظاهريا في الأقاليم الصحراوية وفي الأوراس والزواوة، ويعود السبب في ذلك إلى تخوف العثمانيين من التهديدات الإسبانية مما جعلهم يكتفون بوجودهم على المراسي والمدن الساحلية لصد هذه التهديدات[3] أما مع فئات السكان فقد تميزت سياسة الحكام في الفترات الأولى في أواخر القرن 16م ومع مطلع القرن 17م بإتباعهم طريقة العدل المتفاضل: الاقتراب من الأندلسيين وبعض المهاجرين اليهود، وأحيانا الاكتفاء بالتعامل مع شيوخهم ومرابطيهم الذين كانوا يقدمون نيابة على السكان ما

[1] أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة حلب، حسين داي الجزائر، ص25.

[2] صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814م – 1962)، ج1، إيديكوم للنشر والتوزيع، جسر قسنطينة (الجزائر)ن 2013، -5-، ص 342.

[3] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، عالم المعرفة، دار الرائد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 171 – 172.

كان يفرضه البايلك من مطالب مخزنية وضرائب متنوعة مقابل تمتعهم بتأييد الحكام، ونيلهم العطايا والترضيات[1].

كما أن الحكام العثمانيين تركوا للسكان حريتهم الدينية والاجتماعية، ولم يفرضوا عليهم إتباع تعاليم خاصة بل احتفظوا بعاداتهم وتقاليدهم كما تركو لهم حرية ممارسة نشاطاتهم السابقة دون قيد أو شرط [2] كما عملوا على الاهتمام بشؤون الرعية ومراعاة أحوالهم وتتبع أخبارهم، والنظر في انشغالات السكان حفاظا منهم على الأمن والاستقرار الذي كان ينشده الجميع، وعلى هذا الأساس بذل الحكام قصارى جهودهم في تحقيق ذلك[3].

واجتهدوا طيلة الفترة التي قضوها في الجزائر على حفظ الأمن وصيانة العدل ومحاربة الفساد، لأن ذلك يعتبر أساس الاستقرار، هذا إضافة إلى منح العديد من الامتيازات إلى رجال القبائل رغبة منهم في جلب تأييدهم ومساندتهم ودعما لبقاء حكمهم لفترة طويلة[4]، فقد تحصل البعض من هؤلاء الرجال على مراتب رفيعة أحيانا ما تكون أرقى من مراتب حكام الأقاليم من الأتراك التابعين للسلطة العثمانية[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، م.و.ك، الجزائر 1982، ص 36.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق، وتع، وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، دون. ت، ص 110.

[3] سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671 – 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 – 2012، ص 89.

[4] نفسه، ص 89.

[5] Louis rinn, le Royoune d'Alger sous dernir day par mril oucier detassy, tradiction de l'espagol et français Alger ,1897, p 125,

لكن منذ أواخر القرن السابع عشر للميلاد اتبع الحكام سياسة مخالفة ترمي إلى منع تمرد السكان عليهم حيث أساؤوا معاملتهم وعقلوا عن شؤونهم الضرورية وانشغالهم بالركض وراء السلطة وحب الانفراد بالرئاسة واهتمامهم بالكراسي والعروش[1].

هذه السياسة التي اتبعها الحكام كانت لها انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري وكانت هذه السياسة مطبقة بصفة كبيرة داخل المدن الساحلية، أما داخل البلاد فقد انتهج الحكام طريقة التعاون مع القيادات المحلية رغبة منها في التعاون معهم لأسباب اقتصادية ونفوذية واتخذتها كأداة قمع لغيرها مقابل امتيازات من قبل هذه السلطة[2].

أما بالنسبة للمناطق الجبلية الصعبة والصحراوية النائية فقد ضلت محايدة للسلطة العثمانية نفسها ولأصحاب الامتيازات المتعاملين معها[3].

وقد اعتمدت سياسة الحكام العثمانيين على طابع الاتكالية فكان حكما في هذه المناطق ضعيف جدا، خاصة في البقاع البعيدة عن العاصمة[4].

ويتضح لنا مما سبق أن الأتراك قد حاولوا حكم البلد عن طريق الوسطاء والأعوان وهذا النظام الذي يسمى " المخزن" أي السلطة تتمتع بكثير من المزايا[5]

فيساهمون في دعمها وبقائها[6]، كما استفاد الحكام الأتراك من العداوة التي كانت بين القبائل ولكي يستطيعوا أن يتابعوا حكمهم للأهالي، فقد انتهجوا سياسة التعامل بالحسنى

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في أخبار الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق وتح: محمد بن عبد الكريم، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص 15.

[2] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 172.

[3] أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 172.

[4] أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 34.

[5] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص10.

[6] بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 /1989، ج1، دار المعرفة، باب الوادي (الجزائر)، 2010.

أحيانا مع المرابطين الذين يعدون من الأولياء[1]. كما أن بعض الحكام العثمانيين بالجزائر رأوا أن يساهم المواطنون في الديوان، غير أن هؤلاء المواطنين رفضوا حتى لا يكونوا مسؤولين أمام الحكومة، وفضلوا مهمة الوساطة بين السلطة وسكان الجزائر داخل الجزائر ومراقبين لما يقوم به الحاكم[2].

وفي نفس الإطار يجدر لنا أن نشير إلى أن حكام الجزائر قد دأبوا إلى انتهاج سياسة قمعية ضد السكان الذين لا يتعاونون مع العثمانيين[3].

منذ سنة 1563 مارس حكام الجزائر سياسة تقسيم السكان إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى: قبائل المخزن التي تتحالف مع الحكام وتتعاون معهم في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن مقابل ذلك يعفى سكانها من دفع الضرائب.

المجموعة الثانية: أطلقوا عليها اسم قبائل الدائرة، وهي القبائل التي تلتزم بتمويل الجيش بالرجال والمال عند الضرورة، ومقابل ذلك يدفع أفرادها الضرائب من حين لآخر وبصفة غير منتظمة[4].

المجموعة الثالثة: هي قبائل الرعية، وهي القبائل التي لا يتمتع أفرادها بأية امتيازات ويدفعون الضرائب بانتظام وتسلط عليهم عقوبات صارمة إن هم قصروا في ذلك[5]. لما تميزت هذه العلاقة غالبا بالطابع العسكري في العديد من الأقطار الخاضعة لهم مستمدين تنظيماتهم من التقاليد المتوارثة والتنظيمات العثمانية المحدثة، ولا تخلو من القسوة والتعسف

[1] أرجمند كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827 – 1847، ط2، نقله عن التركية عبد الجليل التميمي، تونس 1974، ص 126.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتحق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP . دون ت، ص 126.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

[5] المرجع نفسه، ص 70.

وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف[1]. الأول يتمثل في إقرار الأمن والمحافظة على الهدوء والطاعة ولو باستعمال العنف والإكراه، والثاني في ضمان استخلاص الجباية بشتى الطرق والوسائل، والثالث في المحافظة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تضمن امتيازاتهم ونفوذ المتعاونين معهم على حساب السكان مما أدى إلى انعزالهم عن المجتمع وعدم تجاوب أغلب ممثلي الشرائح الفاعلة من زعماء القبائل وشيوخ الزوايا مع الإدارة المحلية[2]. فما إن استولى الأتراك على الحكم فكروا بالتمتع بخيرات الجزائر[3].

الهيمنة التركية العثمانية للحكام على المناصب واستبعاد السكان منها:

إن أهم ميزة ميزت وجود الأتراك بالجزائر هي هيمنتهم على أمور الإدارة والاقتصاد بصفة مطلقة، أما غالبية السكان فكان حظهم التهميش، عكس بعض الأقليات إما ممن ارتدوا عن المسيحية، أو من اليهود الذين حضي البعض منهم بامتيازات، وشغلهم الوظائف الاقتصادية أو ارتقاء أعلى المناصب والرتب في هرم السلطة، فأكثرهم كانوا قضاة ووزراء أو داخل المؤسسة العسكرية[4]. ولقد تحولت السلطة السياسية ومعها أجهزتها وأعوانها إلى سلطة مستهلكين أميين وبذخيين، لم يعد همهم إلا في الربح المادي والشخصي والمحافظة على رفاهية حاشيتهم، وبهذا لم اعد السلطة السياسية قائمة إلا على القمع العسكري وعلى الاستغلال[5]. فلقد تم حكم الجزائر من قبل الحكام الأتراك على أساس إقصاء مواطنيها سواء على الصعيد السياسي الذي بقي حكرا لهم وحدهم أو على صعيد مساهمة السكان في

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 174.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 174.

[3] مجاهد مسعود، تاريخ الجزائر، ج1، دار الأيتام، القدس (فلسطين)، د.ت، ص 89.

[4] حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2008، ص ص 9 – 10.

[5] محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والمآلات، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2009، ص 141.

القرارات الكبرى المتعلقة بسير المدينة[1]، كما كان لهم موظفون كثيرون وكلهم من الأتراك ولم يكن الحظ لغيرهم في مباشرة الحكم تسيير سياسة البلاد لأنهم كانوا أقلية قليلة وذلك جعلهم متخوفين من انقلاب السلطة عليهم[2].

أما فيما يخص التوظيف فقد تم تقديم العناصر غير العادلة وإبعاد العناصر النزيهة[3]، ولقد افتتح باب التوظيف أولا أمام الكراغلة الذين كان عددهم يتضاعف باستمرار فأسندت لهم المناصب الدنيا، لكن بالرغم من أنهم لم يحملوا أسماء تركية يعتبرون أنفسهم أتراكا لم يعاملوا أبدا على قدم المساواة بين الوافدين[4]فلم يولوهم المناصب العليا وكانوا يطلقون عليهم أسماء أبناء العبيد وهم يشكلون القوة المدفعية في الجيش[5].

لكن بالرغم من التهميش الذي عانوا منه في الحكم فإنهم من الناحية الاجتماعية كانوا من الفئة الممتازة[6]. وعلى هذا الأساس ساد الاعتقاد أن الأتراك حكموا دون منازع ولم يسمحوا للكراغلة بالوصول إلى هرم السلطة لكن هناك من حكم منهم في المقاطعات مثل عائلة مصطفى بو الشلاغم المسراتي بباليك الغرب[7].

المبحث الثالث: موقف السكان الجزائريين من الحكام(الرضا والتمرد):

تعددت مواقف السكان اتجاه سياسة الحكام العثمانيين في الجزائر حيث كانت مختلفة باختلاف العلاقة التي تربطهم بهم وبحسب علاقتهم ببعضهم فقد انقسم السكان إلى عناصر

[1] العربي اشبودان، مدينة الجزائر، تاريخ عاصمة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 33.

[2] حسين عبد القادر، مدينة الجزائر من أقدم العصور وحتى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 78.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص 22.

[4] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإبيري إلى التحرير، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1999، ص 74.

[5] أرجمند كوران، المرجع السابق، ص 16.

[6] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 181.

[7] فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي، البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة 2005، ص 49.

متعاونة والمتمثلة في قبائل المخزن وعناصر خاضعة والمتمثلة في قبائل الرعية وعناصر متحالفة، وأخرى ممتنعة.

1)- قبائل المخزن: هي القبائل المتعاونة مع الحكام والتي كانت تساعدهم في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن مقابل إعفائها من الضرائب[1] كما كلفت بأعمال البوليس وتقديم الجنود للحكومة في حالة الثورة[2]، ومنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال[3] من بينهم مخزن الحراكتة ودواوير الأغا وهي الوادي، بني مروان سرواية والزناتية، يضاف إلى ذلك الزمول وقبيلة الصبايحية، وأولاد عبد النور والتلاغمة والعلمة وأولاد بليل[4]. ومخزن أولاد الصحاري عند قنطرة الشلف غرب مليانة ومخزن عمراوة بجوار برج ساباو، ومخزن أولاد خليف بنواحي تيارت، وكانت قبائل المخزن تحضى ببعض الامتيازات، وتتمتع بالأمن والحماية من طرف سلطات البايلك والإعفاء من المطالب المخزنية والضرائب الإضافية كالزمة والغرامة والحكور والمعونة [5].

أما قبائل الرعية: تتألف من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك والمعنية بالدواوير والقرى المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن وتعبرها فرق الحاميات التركية لجمع الضرائب، ومن هذه القبائل عامر الشراقة وعامر لغرابة وساحل سكيكدة، وأولاد علي والعشايش أولاد علي لعشاش وساحل عنابة، وأهل تبسة ووادي الذهب، وأولاد دراج وغيرها [6] .

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 10.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 106.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 41.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 106- 107.

[6] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 41.

وتعرضت هذه القبائل للاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن، فاستخلصت منها الضرائب الثقيلة وأرغمت على بيع محاصيلها، ومنع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايلك والممتنعة عن السلطة [1] .

أما **العناصر المتحالفة** فكانت تتعامل مع الحكام عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها [2] ومن بينها مجانة، أولاد مقران وغيرهم[3] واعتمد هؤلاء على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية في تكوين علاقتهم مع الحكام كما غلب عليهم الطابع الروحي في غرب البلاد (عائلات المرابطين) والطابع الحربي في شرق البلاد وجنوب التيطري، أما المجموعات المتواجدة في جرجرة والبابور والصومام اعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة "الأشراف"[4].

اختلفت معاملة الحكام للسكان من منطقة إلى أخرى ومن مجموعة إلى أخرى حسب مصالحها وقربها من هذه المجموعة ونتيجة غياب الحاكم العادل والولاء الصريح أدى ذلك إلى ثورة بعض القبائل على الحكام واندلعت الثورات الداخلية من قبل بعض السكان مطالبين بالعدل ورحيل الأتراك[5] وبسبب اعتماد الحكام على القوة وعدم مراعاة ظروف وأحوال الأهالي الأهالي مما تسبب في حدوث عدة اضطرابات واندلاع الثورات[6].

منها الثورات التي قادها السكان الذين رفضوا دفع الضرائب منها قبيلة بو الطريق والحملة التركية على منطقة تقرت وورقلة وتمرد بني العباس.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 107.

[2] نفسه، ص 108.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 41.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 108.

[5] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 22.

[6] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 36.

هذا إضافة إلى ثورات منطقة القبائل وثورات بعض المرابطين والزوايا، وثورات الكراغلة المرتبطين بالدم مع السكان، وكذلك الثورات التي اندلعت بمنطقة جرجرة خلال أعوام 1804 و 1810 و 1823، وثورة ابن الأحرش في الشمال القسنطيني عام 1804 والثورة التيجانية والدرقاوية[1].

كانت هذه الثورات مهددة للسلطة والحكام، ساهمت في زوال حكمهم بالجزائر، متزامنة مع موجة الاستياء العام لدى السكان اتجاه السياسة الجائرة المطبقة من الحاكم خاصة الدايات ومن أشهرها نذكر:

تمرد قبيلة ريغة: حاولت العديد من القبائل التمرد على الأتراك والتخلص من سلطتهم أو بالأحرى التهرب من دفع الضريبة، مستغلين في ذلك وفاة حسن أغا ومن بينها قبيلة ريغة المقيمة بنواحي مليانة بقيادة شيخها الملقب "**بوطريق**" وسمي بهذا الإسم لسيطرة قبيلته على الطرف الغربي من الطريق الذي يصل بين مليانة ومدينة الجزائر[2].

تمكن بوطريق من جمع قرابة ألف جندي من عشيرته وعشائر أخرى واتجه بهم نحو مدينة الجزائر، في نهاية مارس 1544م وقد وصلت أخباره إلى الجزائر، مما دفع بالحاج باشا للخروج لمواجهته في أواخر ماي من نفس السنة رفقة أربعة آلاف تركي وحوالي خمسمائة رجل من الأندلسيين أو الصبايحية، التقى الجمعان عند سفح جبل مالطا (المرجح أنه جبل سوماطة بالقرب من العفرون) وكان مقاتلوا بوطريق لا يملكون من السلاح إلا السيوف والدروع فألحق بهم الأتراك هزيمة نكراء، وفر بوطريق إلى فاس[3].

---

[1] حنفي هلايلي، المرجع نفسه، ص 70.

[2] ALbert Proulex El,hadj pachan. Reuvue Africain. Volume 8. 1864. P.P 291 . 292.

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830، دار هومة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004. ص74.

تمرد منطقة تقرت وورقلة: بعد تقلد صالح رايس لحكم الجزائر سنة 1552 وصلت إليه الأخبار بأن تقرت وورقلة امتنعتا عن دفع الضريبة المعتادة، مما دفعه إلى تنظيم حملة من ثلاثة آلاف تركي وعلج، وألف فارس مزودين بمدفعيين، في أوائل أكتوبر 1552 وسار نحو الصحراء، ولحق به عبد العزيز أمير بني العباس على رأس ألفي فارس وستة ألاف رجل من المشاة، كما التحق به بوعكاز شيخ العرب، ولم يتجرأ ملك تقرت الملقب بأحمد بن سليمان بن عمر، على الخروج لمواجهة الأتراك، وقصف صالح رايس المدينة مدة ثلاثة أيام، وقام باقتحامها والقبض على ملكها [1] وبعدها سار الأتراك إلى ورقلة صاحبين معهم ملك تقرت ولما علم ملك ورقلة بقدومهم فر مع جنوده ولم يجد صالح رايس في المدينة سوى أربعين زنجيا جاؤوا ليبيعوا عبيدهم في ورقلة، واضطر الملك للاعتراف بسلطة الأتراك من جديد ملتزما بدفع الضريبة كما عاد ملك تقرت إلى عرشه بعد التزامه بدفع الضريبة وما إن عادت حملة تقرت حتى وقع الخلاف بين الأتراك وحليفهم أمير بني عباس [2] .

تمرد أمير بني العباس: اختلف عبد العزيز أمقران أمير بني العباس مع الأتراك في شأن تقسيم الغنائم وتبعية منطقة مسيلة وبوسعادة، وقد حاول الأتراك قتله في قصر الجنينة، ولقد أنقذته قبائل زواوة، واستعمل الأتراك لمراقبته حامياتهم في زمورة، برج بوعريريج، مسيلة والبويرة، وتقربوا كذلك من أولاد القاضي، وكان رد فعل الأمير عبد العزيز بمحاصرة هذه الحاميات سنة 1552، الأمر الذي جعل صالح رايس ينظم حملة ضده غير أنه فشل، لكن الأتراك لم يستسلموا وأعادوا الكرة من جديد في السنة الموالية، بحملة قادها محمد بن صالح رايس، وحملة أخرى بقيادة سينان رايس سنة 1554 اصطدمت هذه الحملة بقوات أمير بني

[1] نفسه صّ 74.

[2] صالح عياد، المرجع السابق، ص 74.

العباس في وادي الحمام، غير بعيد عن المسيلة، غير أن الكفة مالت لصالح بني العباس مما دفع بالأتراك إلى تدعيم حامية مسيلة ثم العودة إلى الجزائر [1] .

وقد ساند الأندلسيون الحكم العثماني لوجود المصالح المشتركة بين الطرفين، كما سانده اليهود نظرا للعسف والاضطهاد الذي عانوه على أيدي الإسبان وحصولهم على الأمن من السلطة العثمانية التي منحتهم امتيازات هامة كالإشراف على جودة أو زيف العملة وفحص الذهب، ومن الأسماء الأندلسية عائلة ابن نيكرو، وعائلة الكبابطي، وعائلة ابن ميمون، وابن العكون، وعائلة ابن باديس وعائلة المقري[2].

ومنه نستخلص أن المجتمع كان على شكل هرم مقلوب رأسه للأسفل وقاعدته في الأعلى، أقلية تركية وكرغلية، في الأعلى حاكمة، وأغلبية الرعية محكومة، مجتمع قائم على جدلية الزيف، فالجهاز الإداري الفعال استطاع أن يتحكم في العلاقة بين الفئات المتعددة في المجتمع[3]. ولقد كان الحكام يتوخون الحذر عند توليتهم الكراغلة لأية وظيفة وعملوا على استبعادهم من الوظائف السياسية والإدارية الحساسة، والحرص على عدم تقلدهم المناصب العليا حتى لا تقوى شوكتهم[4].

ثورة الكراغلة: نظمها الكراغلة ضد الانكشاريين لطردهم من البلاد سنة 1629 بسبب المعاملات والصراع الذي كان بين هاتين الطائفتين[5]. غير أن الانكشاريين تمكنوا من السيطرة على الأوضاع، غير أن الكراغلة ثاروا مرة ثانية على الانكشاريين بعد أن استغلوا

---

[1] نفسه ، ص 76.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص 180.

[3] رقية شارف، (تشكيل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية الفترة الحديثة)، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، صفحة من 131 –150، جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، الجزائر، 2011.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 117.

[5] نفسه، ص 154.

فرصة تمردهم على حسن باشا وتسللوا إلى مدينة الجزائر محاولين محاصرة القصبة، ولما رأوا أنهم غير قادرين على الصمود أمام الانكشاريين، فضلوا الانسحاب من ميدان القتال، راجعين إلى الريف[1]. ويعتبر الكثير أن ثورات الكراغلة كانت من أهم الأسباب والعوامل التي ساهمت في نهاية الوجود العثماني بالجزائر، مما دفع بالمسؤولين العثمانيين إلى فتح باب التوظيف أمامهم[2]، وبعد ما حصل للكراغلة وما أسفر عن معركتهم لم يعد هناك ضرورة لمسألة التوازن بينهم وبين الولاة وأصبح رياس البحر هم المسيطرين في ولاية الجزائر[3].

ثورة ابن الأحرش: قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله الشريف الملقب بالبودالي، كانت هذه الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا[4].

حيث جمع ابن الأحرش العديد من الجنود أكثرهم مغاربة وذلك يعود نسبه للمغرب الأقصى حسب بعض الروايات ويقال أن حمودة باشا أمير تونس استدعاه ذات يوم ووسوس له قائلا "إن رجلا مثلك شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر وينزعه من يده ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك[5].

ولقد انتقل ابن الأحرش[6] إلى قسنطينة، ثم توسع نفوذه بسرعة يشمل قبائل الوادي الكبير، بين جيجل و القل و ميلة خاصة بعد كسبه لتأييد المرابطين[7]. ولقد تمكنت قوات

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م – 1830، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القبة (الجزائر)، 2011، ص 113.

[2] أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 165.

[3] عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة، محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ص 357.

[4] صالح العنترى، مجاعات قسنطينة، تحق، وتق، رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 34.

[5] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 85.

[6] ابن الأحرش: أو ابن العرش نسب إلى المغرب الأقصى، ادعى أنه من الأشراف، أنظر، صالح عباد، مرجع سابق، ص 194.

[7] صالح عباد، المرجع نفسه، ص ص 195 – 197.

إسماعيل باي قسنطينة من القضاء على هذه الثورة التي دامت قرابة أربع سنوات[1].

بالإضافة إلى تمردت أخرى في الشمال كتمرد **قبيلة فليسة** سنة 1767 التي رفضت دفع الضرائب للأتراك بالعمل على إخضاع القبائل المجاورة لها، ولقد واجههم الأتراك بحملة مكونة من ألف مئة رجل من الانكشارية السكان العرب، غير أنهم فشلوا في إخضاعها[2].

ثم وجهوا إليها حملة ثانية غير أنها فشلت كذلك مما دفعهم للتفاوض معها، غير أن سكانها رفضوا وقد تمكنت في تلك الأثناء من كسب تأييد القبائل الأخربوتوجهت نحو الغرب نحو سهل متيجة مهددة الجزائر نفسها.

ثم حاصرها الأتراك مما جعلها تجنح للمفاوضة مقابل شروط فيهم وأصبحت تابعة للسلطة[3].

وكذلك تمرد قبيلة **أولاد نايل** التي تمدرت على باي التيطري وامتنعت عن دفع الضريبة عدة سنوات، مما جعل الباي ينظم حملة ضدها إلا أنه قتل من أحد القبائل المساندة وهي عشيرة أولاد سيدي احمد[4]. ولقد عرفت قبيلة أولاد نايل أوج تضامنهم بعد استقطابهم لقبائل أخرى مما أدى إلى ترسيخ زعامة سيدي نايل الروحية[5].

---

[1] حنفي هلال، مرجع سابق، ص 23.

[2] ف. روبان، (أولاد بن زعموم)، **المجلة الإفريقية**، مجموعة مؤلفين، الجمعية التاريخية الجزائريةن الجزائر، العدد 19، الصفحة من 33 – 34، 1875.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 166.

[4] المرجع نفسه، ص 167.

[5] محمد بلقاسم الشايب، الجلفة تاريخ ومعاصرة، إشراف أحمد سبع، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، د.ت، ص 63.

المبحث الأول: التركيبة السكانية.

كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مركبا تركيبا هرميا من حيث الامتيازات والمكانة، فيعلوا قمة الأتراك العثمانيون، وفي وسط الهرم جماعة الكراغلة، تليها طبقة الحضر بما فيها من الأندلسيين والأشراف والأعيان وتليهم الطائفة الوافدة من يهود ومسيحيين، وفي قاعدة الهرم نجد جماعة البرانية[1]. ويمكن أن نعتمد على تقسيم المؤرخين بتقسيمهم إلى سكان المدن وسكان الريف.

1/ سكان المدن: كان سكان المدن مقسمين تقسيما هرميا حسب الامتيازات والإمكانيات فقد احتل الأتراك المرتبة الأعلى في الترتيب فئة الأتراك التي كانت قليلة العدد انقسمت إلى صنفين، أتراك أصليون هم وآبائهم، وأتراك بالمهنة، الأصليون يأتون من الإمبراطورية العثمانية (osmalis) إلى الجزائر طامعين في الثروة، والفئة الثانية يأتون من أوروبا وهم من يسمون بالأعاجم[2]. أما الفئة الثانية من الترتيب فهي الكراغلة[3]، وهم الذين تشكلوا نتيجة تزاوج بين الانكشاريين والثريات من نساء الجزائر وسكنوا المدن الكبرى كالجزائر، تلمسان

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، (الجزائر في تاريخ العهد العثماني)، المرجع السابق، ص 111.

[2]Diego de Hoédo : Topographie et histoir générale D'alger. Traduction de l'espagnol et notes. Berbrugger et D.'monnereau EDitoin Grand _ Alger Livres. 1870. 1871. P 55.

[3] الكراغلة: مصطلح تركي أحيانا نجده باسم الكلوغلاوي أو قول أوغللري قول غولي، قوغلان، أنظر: وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر تعريب وتعليق عبد القادر زيادية، ش.و.ن.ت، الجزائر 1989، ص 82 وكذا محمد مقصودة: الكراغلة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 – 1830، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة وهران ، الجزائر، ص 77.

معسكر، مستغانم وغيرها وصل عددهم حوالي ستة ألف نسمة نهاية القرن 16م[1]، وهناك من استقر منهم بواد زيتون[2].

وهناك من يقول بأنهم أولائك الذين نتجوا عن تزاوج بين القبائليات والأتراك وسموا بالزواتنة لما تنتجه بلادهم من الزيتون[3].

أما المجموعة الثالثة من سكان المدن فتتشكل من طبقة الحضر والدخلاء والبرانية

والطبقة الأولى تمثلها العائلات القاطنة بالمدن والأندلسيين أو المورسكيين الذين أقاموا بالمدن الساحلية وأطلق عليهم هذا الاسم سنة 1499، وقد تكاثر عددهم وألفوا فئة ذات مكانة مرموقة اجتماعيا واقتصاديا، وتميزوا بعاداتهم وتقاليدهم المختلفة عن باقي السكان فشكلوا طبقة ميسورة الحال من مفتين وقضاة وكتاب وقد بلغ عدد السكان الحضر سنة 1580 حوالي 2500 وافد[4].

أما طبقة الدخلاء أو ما يعرف بالجالية اليهودية المسيحية الأسرى والأحرار، حيث شغل اليهود أهمية كبيرة خاصة الذين استقروا بالبلاد في الفترة السابقة للإسلام أي اليهود المحليين أو الذين اعتنقوا اليهودية من أهالي البلاد[5].

أما الطائفة الثالثة فهم البرانية، وهم العناصر التي هاجرت نحو الحواضر الكبرى كالجزائر و قسنطينة وتلمسان بحثا عن قوت يومها وعن وظيفة تضمن بها عيشها وأطلق عليهم تسمية الضيوف أي أنهم جاءوا من خارج المدينة وباللهجة العامية البرانية[6].وينسبونهم

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق، ص 95.

[2] وادي زيتون: على الضفة اليسرى لوادي يسر، جنوب شرق العاصمة، بين قبيلة الحبشة وبني جعاد، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 258. والملحق رقم 03.

[3] بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تع وتق، أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر 1974، ص185

[4] Diego de hoédo : op. cit.pp 366_ 371.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع نفسه، ص 102.

[6] نفسه،ص108.

إلى الأماكن التي جاءوا منها كالبسكري، المزابي، التلمساني، اشتغلوا في مهن متواضعة فمثلا الأغواطيون بالتنظيف، والبساكرة بحمل الأثقال والحراسة، والمزابيون بطحن الحبوب وتنظيف الحمامات[1].

2/ سكان الريف:

شكل هؤلاء السكان الأغلبية الساحقة موزعين في الجبال والسهول وحتى في المناطق الصحراوية منقسمين إلى عنصرين هما العرب والأمازيغ تختلف كل مجموعة عن الأخرى من حيث اللغة والدين والانتماء لطريقة معينة، فالعرب يسكنون السهول أصلهم من المشرق وينتمون إلى قبائل عربية كأولاد ماضي وأولاد نايل أما الأمازيغ فيسكنون الجبال الوعرة[2].

وقد كان سكان الأرياف يشكلون غالبية سكان الأيالة الجزائرية تزيد نسبتهم عن 95% من مجموع السكان ويمكن تصنيفهم حسب صلتهم بالحكام وعلاقتهم ببعضهم وطريقة حياتهم. [3]

منهم **قبائل المخزن** كانت لها صبغة فلاحية وعسكرية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوار تتكون من الكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال[4].

وقبائل الرعية وهي قبائل أهلية خاضعة للدولة العثمانية تقيم في مناطق تابعة لها كان نصيبها ضئيل في الأراضي الفلاحية الخصبة، مما جعلها تدخل في نظام الرعية للاستفادة من بعض الأراضي، مقابل خدمات تقدمها للإدارة، وعدم الامتناع عن دفع الضريبة المفروضة عليها، وكان عددها كبيرا قدرت المساحة التي تحتلها بحوالي 4425000 هكتار

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص، ص 99 – 102.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 53.

[3] أنظر الملحق رقم01.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع نفسه، ص 105 – ص 106.

مقارنة بالقبائل الأخرى[1]. هذا بالإضافة إلى المجموعات السكانية الممتنعة عن سلطة البايلك.

منها بعض القبائل الساكنة في الجبال أو المناطق الصحراوية الممتنعة عن دفع الضرائب، مستغلة موقعها الجغرافي وتضاريسها، ويرجع رفضها إلى النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، ولبعدها عن مركز السلطة جعل الحكام لا يجعلونهم من أوليات فرض الضريبة، كما في المناطق الخاضعة لها، وحاولت جعل هذه القبائل محالفة لها وأحيانا تفكر في إجبارها في دفع الضرائب[2].

ونذكر منها أولاد نايل والحدور والعقور حاولت الحكومة الحد من استقلالهم وتمردهم بعدة طرق منها:

– تنصيب الحاميات وإقرار عشائر المخزن في الأماكن التي تتحكم في الأقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات السكانية مثلا محاصرة السكان للكتلة الجبلية التي تتألف من جبال البابور وجرجرة والبيبان التي تسكنها قبائل اعتادت على الثورة وذلك عن طريق إنشاء نقاط حراسة ومراقبة دائمة تتوزع على برك سابور وبرج بوغنب وقيادة الحشنة وبرج حمزة وسور الغزلان وبرج بوعريريج وبرك زمورة و الأوراس والنمامشة[3].

المبحث الثاني: علاقة المصاهرة بين سكان الجزائر وبعض العناصر التركية.

1/ مصاهرة بعض العناصر التركية لأعيان المدن:

لقد رأى العثمانيون بعد دخولهم الجزائر أن وجودهم وبقاءهم لا يتم إلا بالتقرب من الأهالي، ورأوا أن الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف هي الزواج من

[1] Louis Rin, Le Royoume d'Alger Sous dernier day par Mril oucier Detassy, Alger, p 14.

[2] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 194.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 110.

الجزائريات وقد وجد العثمانيون ترحيبا لدى سكان المدن الأثرياء، الذين كانوا بحاجة إلى أناس أقوياء لحماية ثروتهم وتعزيز مكانتهم[1] وقد توصلوا بفضل هذه السياسة إلى إخضاع البلاد لصالحهم كما ساعدهم العامل الديني وذلك بالتقرب من أهم الأسر ذات المكانة الدينية، حيث امتدت علاقة العثمانيين فيما بعد إلى الأسر القوية داخل البلاد، مثل أسرة المقراني بمجانة، وأسرة بن قانة بالزيبان، إذ ربطتهم بهم علاقة مصاهرة[2].

ومن أمثال ذلك أيضا ارتباط أسرة ابن باديس بالعثمانيين ارتباطا دينيا شأنها في ذلك شأن معظم الأسر وسرعان ما تحول هذا الارتباط إلى ارتباط اجتماعي لعدم وجود موانع تمنع ذلك التقارب[3].

وإن كانت أخلاق الانكشارية قد شكلت مانعا في بداية الحكم العثماني للجزائر وذلك حفاظا على ولائهم للجيش والسلطان، ولقد نص قانون مراد الأول[4]، أو ما يعرف بوثيقة الأمان عدم السماح للانكشاريين بالزواج[5]. وكان لا يسمح بزواجهم ومن يريد الزواج منهم عليه الحصول على ترخيص قانوني من إعدادهم حيث يكلفون قائد العسكر بكتابة الوثيقة التي تمنح للانكشاري كي يقدمها أمام القاضي في حالة محاكمته واستجوابه[6].

---

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 109.

[2] نفسه، ص 110.

[3] جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثمانية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2007 – 2008، ص 240.

[4] السلطان مراد الأول: من سلاطين الدولة العثمانية تولى الحكم خلال الفترة من 1389/1322، قام بتنظيم وتطوير الانكشارية، ومن أهم تنظيماته ما عرف بقانون السلطان مراد الذي وضع لضبط سلوك الانكشارية، ينظر: جميلة معاشي: المرجع السابق، ص 4.

[5] محمد مقصودة، المرجع السابق، ص77

[6] حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 119 – 120.

وهناك من الانكشاريين من كانوا لا يسمحون في حقهم بالزواج وأحيانا يقومون بالثورة لتحقيق ذلك[1] وهذا ما يدل على مدى تضحية هؤلاء الانكشاريين التي تصاحب هذا الزواج من جهة ومن جهة أخرى تبرير رغبتهم في مصاهرة العائلات ذات الشأن العالي والميسورة الحال، وقد عوقب الجنود المتزوجون أحيانا بمنعهم من تولي المناصب العامة، كوظيفة الكاتب والخوجا، وبيت المالجي[2].

إلا أن تلك الموانع بدأت تزول تدريجيا فحصل التقارب بين الأسر الجزائرية العريقة وعناصر الانكشارية عن طريق المصاهرة ومن ذلك زواج علي النوي بن باديس من فاطمة بنت سليمان الانكشاري، وكذا زواج سي احمد بن السيد حسن بن باديس شريفة بنت خليل الانكشاري ونلاحظ من هذان العقدان أن عائلة ابن باديس هي المبادرة بمصاهرة أفراد الانكشارية، وهو ما يدل على سعيها للتقرب من أصحاب السلطة في البلاد ثم تحول المصاهرة إلى علاقة اجتماعية سعى إليها أفراد الانكشارية مثل زواج مصطفى خوجة بن خليل التركي أمة الله بطوطة بنت الحاج احمد بن باديس[3].

وكذلك مبادرة أسرة **العنتري** إلى مصاهرة العناصر التركية حيث تزوج علي بن إبراهيم الانكشاري جنات بنت المرحوم السيد احمد العنتري وتم طلاقها في شهر محرم 1810/1225 ثم راجعها في شوال 1226هـ. كما كانت هناك مبادرة للمصاهرة من أسرة العنتري، إذ أقبل المكرم سي حمى بن المرحوم سي احمد العنتري على الزواج من أمة الله أمنة بنت حمزة الانكشاري[4] وكذلك أسر أخرى كانت تربطها علاقة مصاهرة مع الحكام الأتراك.

1حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 137.

2 Ventur de panadis : Alger au XVIII siecle Alger 1897/1998. P 15.

3 جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 240.

4 نفسه، ص 241.

2/ المصاهرة بين السكان الأتراك والحكام الأتراك (المصاهرة العرقية):

وإن كانت المصاهرة في البداية مرتكزة على كبار الساسة المتقدمين في السن أي أنها تمس الطبقات الكبرى[1] كما أن هناك نوع آخر من المصاهرة بين العثمانيين الحكام والسكان العثمانيين كذلك مثل تزويج صالح باي (1771 – 1792) بناته لعدد من الموظفين السامين وأفراد الانكشارية[2]. فقد كانت هناك علاقة مصاهرة من قبل صالح باي لصديقه وولي نعمته احمد باي القلي، وكان توجه صالح باي لمصاهرة العناصر التركية صريحا وواضحا من خلال عقود زواج أبنائها وبناتها من هذه العناصر ومنها أفراد الانكشارية بمختلف رتبهم[3] وهذا ما يوضحه احد دفاتر محكمة بايلك التيطري، الذي يتضمن بعض العقود تدل على هذا الزواج[4].

هذا إضافة إلى المصاهرة التي كانت بين البايات الذين توجهوا لمصاهرة أفراد الانكشارية كصورة من صور التكتل العرقي، إن هذه المصاهرة غريبة لكنها منتشرة بكثرة بين أفراد الانكشارية والأتراك عامة سواء كانت المصاهرة مع الأهالي أو بين أسر الانكشارية أو بينهم وبين أسر البايات أنفسهم ومن أمثلة هذا الزواج زواج مصطفى بن عيسى الانكشاري من أمة الله بية بنت علي باي ذو القعدة 1229م. وكذلك مصاهرة صالح باي كما ذكر سابقا[5].

---

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 121.

[2] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 255.

[3] نفسه: ص 255.

[4] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 169 – 179.

[5] جميلة معاشي، نفسه، ص 255 – 256.

ومصاهرة الحاج احمد باي لأبناء البلد حيث صاهر عائلة ابن أبي الضياف فتزوج فاطمة بنت الشيخ محمد الضياف كما صاهر أسرة بن قانة وتزوج المنتصرة بنت شيخ نجع العرب، وواحدة من أسرة كرغلية، خدوجة بنت عصمان خوجة[1].

_ مصاهرة العامة: وما يهمنا في هذه المصاهرة هي المصاهرة التي جمعت بين الانكشاريين وسكان الجزائر والتي نتجت عنها فئة الكراغلة وهم المنحدرين من تزاوج بين الترك وأبناء البلد، وكانوا أكثر عددا ولكنهم لا يشاركون في هيبة ولا في وظيفة من وظائف الأتراك[2]، بسبب الخوف من إمكان انقلابهم أو استخدامهم من طرف الرياس، ولقد كان عددهم كبيرا ففي حدود سنة 1621، بلغ حوالي 5000 كرغلي في مقابل 10000 تركي[(3)]، وقد توصل العثمانيون بفضل هذه المصاهرة إلى إخضاع البلاد وكسب بعض الأسر الجزائرية لصالحهم[4].

المبحث الثالث: علاقة الحكام بالطرق الصوفية.

كان الناس يثقون برجال الدين أكثرما يثقون في رجال السياسة والحرب[5]. مما أثار حفيزة العثمانيين.

حيث قاموا بمعاملة رجال الدين ومحاولة إخضاعهم لنفوذ البايات، الأمر الذي أدى إلى إحداث القطيعة بين الزوايا الدينية وجموع الأهالي المؤيدين لها وبين الحكام الأتراك[6]، وقد كان الحكام يقدرون رجال الدين ويخشونهم ويحاولون التقرب منهم وكسبهم وذلك بمنحهم

---

[1] جميلة معاشي، المرجع السابق، 261.

[2] لوسيت فالسني، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790 – 1830، تر: إلياس مرقص، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969، ص 35.

[3] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 12.

[4] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص 109 – 110.

[5] أحمد السليماني، المرجع السابق، ص 71.

[6] ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 38.

الهدايا وطلب تأييدهم[1]، وساعدهم على كسب هذا التأييد طبيعة النزاع الإسباني العثماني[2]. وقد سلك الحكام أسلوبين في فرض سيطرتهم على رجال الطرق الصوفية، الأسلوب الأول ارتكز على سياسة التقارب والترضية والمراوغة، والأسلوب الثاني استعمال سياسة البطش والإخضاع بالقوة، معتمدة على سياسة فرق شد وذلك بإثارة الأحقاد والضغائن بين السكان، يدفع طرف منه ضد الآخر[3].

استمرت هذه العلاقة بتميزها بالفتور والتوتر بعض الأحيان، وهذا ما نلمسه في علاقة شيوخ الزوايا وبعض الحكام، كصالح باي قسنطينة، الذي انتهى به الأمر إلى إيقاع العقاب بهم وفي مطلع القرن 19 حدثت ثورات من طرف رجال الطرقية منها التيجانية والدرقاوية.

الثورة التيجانية: تنسب إلى محمد الكبير التيجاني[4] هذا الأخير الذي كان على اتصال دائم بالمغرب الأقصى، كطالب علم، ثم التحق بالقرويين، وتنقل بين الجزائر وفاس أكثر من مرة كما حظيت دعوته أيضا بالترحاب والإقبال من حكام تونس[5].

وقد ازداد نفوذ هذه الطريقة، أواخر العهد التركي وكان لها أتباع في الصحراء ظهر حكام الأيالة لهم العداء حيث بدأ إرسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط، منذ 1787 وإلى غاية 1827[6].

---

[1] أحمد السليماني، المرجع السابق، ص 71.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 38.

[3] Louis, Rinn, Le Royoume d'alger Sous le dernier Day par Mril oucier Detassy. Alger. P.P 125.126.

[4] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 24.

[5] مجهول (السلطة العثمانية في مواجهة الطريقة التيجانية في الجزائر)، حولية المؤرخ، ص 158، 217، العدد 7 ، 8، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2010.

[6] حنفي هلايلي، نفسه، ص 24.

- **حملة باي محمد الكبير:** شملت هذه الفترة بين حملات ضد عين ماضي، كانت أولها التي قادها الباي محمد الكبير باي الغرب الجزائري – في التاسع من ربيع الأول عام 1199هـ / 1785م كان الهدف منها إخضاع عين ماضي والأغواط لسلطة بايلك الغرب ونزل الباي محمد قرب عين ماضي، التي لم تكن محصنة إلى درجة مواجهة الباي، ولم يبرح محمد الكبير عين ماضي[1]، حتى فرض عليهم ضريبة سنوية قدرها ثمانية وثلاثون ومائة ريال.

- **حملة صالح باي 1785:** حضر صالح باي حملة على الأغواط وجبل عمور من أجل إخضاعها للسلطة، وحضر حملة كبيرة وسار على رأسها سالكا طريق عين البيضاء وآفلو ثم توجه نحو الأغواط واحتلها عنوة.

وعلى الرغم من هذه الحملات لم يتمكن البايات من إيقاف انتشار الطريقة التيجانية والقضاء على مؤسسها وبدأت الثورة تراود سكان أهل عين ماضي وبعثوا إلى الشيخ أحمد التيجاوي وهو في قرية أبي سمعون يطلبون منه تزويدهم بالبارود والرصاص استعدادا لمجابهة الباي، غير أنه حذرهم من هذا العمل ونصحهم بدفع الضريبة المفروضة عليهم[2].

- **حملة الباي عثمان عام 1787:** لم تجدي تحذيرات الشيخ التيجاني نفعا لدى أهل عين ماضي، ولم يدفعوا الضريبة وتمردوا على السلطة[3]. الأمر الذي جعلها تشن حملة عليهم تولاها عثمان باي الذي حاصر القرية سنة 1825. وانتهى الحصار بإبرام الصلح بين الطرفين[4].

---

[1] مجهول (السلطة العثمانية في مواجهة الطريقة التيجانية) المرجع السابق، ص 191 – 193.

[2] نفسه، ص 194.

[3] نفسه، ص 196.

[4] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 25.

ولم يكتفي الباي عثمان بما فرضه على أهل عين ماضي بل راح يلاحق الشيخ التيجاني في إقامته بقرية أبي سمعون مما دفعه لمغادرة القرية، سالكا طريق الصحراء باتجاه مدينة فاس[1].

الثورة الدرقاوية: بسبب انهيار سلطة الأتراك في العاصمة سنة 1219هـ/ في الوقت الذي فقدت فيه السلطة دعم القبائل الدوالية، وتقدم أعيان البلاد والتف حولهم الشعب ونظمت الثورة[2] بقيادة الشيخ عبد القادر بن الشريف الكيساني[3]. ودعى هذا الأخير في الناس بأن يحاربوا الأتراك والقبائل المتحالفة معهم المعروفين بقبائل المخزن[4]. حيث جمع حوله مشاة وفرسان، بلغ عددهم حدا كافيا، وعسكر عند منبع واد مينا، بالقرب من تاكدمت وأعلن العصيان، مما دفع الباي مصطفى المزاري باي وهران إلى جمع الجيوش والخروج للقائه والتقى به في فرطاسة قرب معسكر، يوم 4 جوان 1805[5].

---

[1] مجهول، المرجع السابق، ص 196.

[2] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، ط1، تح، تق، المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 44.

[3] عبد القادربن الشريف الكيساني: أحد أتباع العربي الدرقاوي، من قبيلة أولاد عبد القادر أبي الليل، قاد ثورة ضد البايلك بناحية الغرب سنة 1809، استمرت حوالي عشر سنوات هزم فيها باي وهران بفرطاسة جويلية 1805 ثم تراجع بعد معارك عديدة إلى نواحي تلمسان، ثم لحق بجبل بزناسن بالمغرب وتوفي هناك، ينظر، أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي، القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، ط1، تحق وتق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991، ص 26.

[4] بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحق، يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، د.ت، ص 304.

[5] صالح عياد، المرجع السابق، ص 202.

فلما التقى الجمعان ووقع القتال، انهزم عسكر الباي ورجعوا هاربين، وأخذ الباي بعض الصناديق من خزينة وهران تاركين مدينتهم، فدخلها ابن الشريف واستولى على ما فيها [1]. وجعلها قاعدة لجيشه، موجها العديد من النداءات للقبائل المجاورة من قبائل الغرب والوسط الجزائري وبعض القبائل المخزنية ومما جاء في هذا النداء "**أنا نزعت عنكم ما كنتم به أداء الجزية التي هي حرام على المسلم وقطعنا دابر الترك وأتباعهم فالواجب مبايعتنا والجهاد معنا**"[2] كما سارع ابن الشريف إلى ضرب حصار على وهران، مما دفع بالباي إلى طلب تدخل السلطان المغربي مولاي سليمان لدى شيخ الطريقة الدرقاوي المقيم في فاس ليقوم بتهدئة أتباعه، غير أن هذا الأخير بعد زيارته لتلمسان سمع شكاوي أتباعه وأيد موقفهم اتجاه العثمانيين، ويبدو أنه دعاهم لمبايعة سلطان المغرب[3].

والواضح أن الشريف الدرقاوي بعد ما أعاد بناء جيشه وقوته العسكرية قرر مهاجمة وهران وفرض عليه الحصار لمدة ثمانية أشهر، غير أن الباي المكلف بأمورها تمكن من فك الحصار بمساعدة قبائل المخزن وملاحقة الثوا والانتصار عليهم في عدة معارك، واستطاع باي وهران محمد بن عثمان ما بين 1805 – 1808 إخضاع القبائل الثائرة مثل قبيلة مهاجر والبرجية وبن عامر المتحالفة مع الدرقاوي[4].

_ غير أن بعض الحكام في مقابل هذه الثورات قاموا بتشجيع الطرق الصوفية وبعض رجالها مثل الطريقة القادرية، والشاذلية، للاستفادة من تأثيرهم على عامة الناس[5].

---

[1] الحاج احمد شريف الزهار، مذكرات الحاج احمد شريف الزهار، نقيب إشراف الجزائر، ط2، تح: أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص 87.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 138 – 139.

[3] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 34.

[4] حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص 24.

[5] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 185 – 186.

ولقد مرت علاقة العثمانيين بمرحلتين الأولى بتقريبهم إليهم، حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن الذي يليه، وجعلهم وسطاء بينهم وبين القبائل الجزائرية المستقلة، بل بين كافة الأهالي، غير أن الوضعية الاقتصادية للبلاد جعلت الحكام ينقضون عهودهم إزاء مشائخ الطرق الصوفية ويهمشونهم[1].

ويفسر بني رجال الطرق الصوفية للثورة أن الأتراك السابقين قد أخلوا بالقاعدة الدينية التي تتمثل في المساواة الإسلامية، فتواطؤا مع التجار اليهود والأجانب من الأوروبيين أصحاب الامتيازات.

وقد ساعدت عدة عوامل على تأزم هذه العلاقة:

1) التحول الاقتصادي الذي شهدته أيالة الجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر، انجر عنه تراجع في غنائم البحرية الممول الأساسي للخزينة العامة، مما دفع الحكومة إلى مطالبة البايات بموارد بديلة لتغطية العجز الأمر الذي دفع بهم للقيام بحملات عسكرية على القبائل لإرغامها على دفع الضرائب[2].

2) التحرشات الأوروبية من الجزائر بعد اختلال التوازن بين الجزائريين والأوروبيين على صعيد القوة البحرية والصراع الحدودي مع تونس والمغرب[3].

وبالإضافة إلى أنشطة العلماء المرتبطة بالدين والمعرفة تولوا أيضا العون القضائي الضروري في مجال العدالة وكذا الحكم، وتفسير مسائل الشريعة خاصة الفئة التي احتلت دور الوساطة بين السكان والحكام[4].

---

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص 25.

[2] حنفي هلال، المرجع السابق، ص 28.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] العربي أشيودان، المرجع السابق، ص 38.

ومن هنا يمكن القول أن التحالف القبلي الطرقي بدأ يتصدع فعلاقات الأتراك بالجماعات الطرقية التي أصبحت بمثابة أحزاب دينية سياسية تعكس في آن معا المحتوى القبلي الطرقي للمجتمع الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر، ولعل الخلافات المذهبية أولا، والطموحات السياسية ثانيا، هي التي منعت الجماعات الطرقية من التكتل ومواجهة السلطة التركية وأبعدتها عن طرح التناقض بين الأتراك والسكان الجزائريين على أنه تناقض داخلي حول الوطن قائم على أساس المصالح الحيوية للوطن خاصة التهديدات التي بدأت على السواحل الجزائرية[1].

[1] محمد الطبي، المرجع السابق، ص 159.

المبحث الأول: سياسة قرض الضرائب على السكان:

إن طبيعة الضرائب هي من تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والسكان، فكلما التزم الطرفان بواجباتهما، كلما استقرت البلاد، وإذا تخلى أحدهما عن واجبه عمت الفوضى.

واعتمد العثمانيون على تقاليدهم وعاداتهم في فرض الضرائب على السكان[1]، واعتمدوا على استعمال العنف أحيانا ضد القبائل الرافضة، ولذلك أصبحت الضرائب تجمع دون مراعاة أية سياسة أو قانون أو خطة[2].

كما إن الحكام التزموا بذلك النظام مع بعض الاستثناءات لبعض القبائل، معتمدة على سياسة اللين ومبتعدة عن التشدد في الضرائب والزيادات فيها، وابتعاد الحكام على تغيير أنواع الضرائب[3]. ولقد كان لقبائل المخزن الحظ الأوفر من الإعفاء من بعض هذه الضرائب لما تقدمه من خدمات وتنفيذ لأوامر السلطان[4].

الضرائب المفروضة على سكان الريف[5]:

أ – الأعشار والزكوات: وهي قدر معين يفرضه الشرع يؤخذ مما تنتجه الأرض، أو الحيوان.

ب – اللزمة: ضريبة شخصية، تؤخذ من القبائل الرحل.

---

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792 – 1865، دراسة مقارنة مذكرة (لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2008، ص 207.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 144.

[3] توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص 210.

[4] أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808 – 1847، دار الرائد، الجزائر، ط3، 2007، ص 37.

[5] أنظر الملحق رقم 03.

ج – ضريبة العقار: من أشجار النخيل حيث يعطي مالكها ثمنا معينا على كل نخلة[1]، وهذا بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تفرض على قبائل الرعية وتؤخذ من القبائل الممتنعة أو المساقلة وذلك باللجوء إلى الحملات العسكرية واستعمال قبائل المخزن، مثل ضرائب صنيفة الباي وصنيفة الدنوش والفرح وخيل الرعية وحق البرنوس وغيرها، ولم تكن هذه الضرائب لا من حيث النوع ولا من حيث الكم[2]. فمثلا سكان مدينة جيجل تذكر المصادر أنه تم إعفاء بعضهم من دفع الضرائب ما عدا العشور على الحبوب الواجبة شرعا.

الضرائب المفروضة على سكان المدن[3]:

كان سكان المدن ملزمون بالمساهمة بعوائد فصلية وسنوية متعارف عليها، كصنيفة دار الباي التي يدفعها سكان المدن التي ليس بها حاميات عسكرية تركية، وصنيفة دار السلطان في المدن التي يوجد فيها سكان المدن[4]،بالإضافة إلى ما توفره الدنوش وجزية اليهود والنصارى، وحقوق الالتزام والتنصيب ورسوم الجمارك.

وبناء على ذلك فإن الصلة بين الحاكم والمحكوم تتلخص في الضرائب، من حيث أنها تترك للشعب حريته الكاملة مقابل هذه الضرائب، وفي حالة عدم دفعها يتعرضون للعقوبات مما جعل بعضهم يثورون على الحاكم كما سبق ذكره[5].

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق وتحق، محمد بن عبد الكريم، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981، ص 40.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830)، و.و.ك، الجزائر، 1985، ص 99.

[3] أنظر ملحق رقم 04 .

[4] علي خنوف، المرجع السابق، ص 64.

[5] محفوظ قداش، الجزائر العهد التركي، المرجع السابق، ص 10.

ولقد كانت هذه الضرائب المختلفة يصل مدخولها السنوي إلى حوالي ثلاثمائة ألف دولار إسباني، يضاف إليها مبالغ مماثلة يحصل عليها من الضرائب المفروضة على القرصنة ومن الملكية الموصى بها بعد الوفاة[1].

ولقد كانت مختلف الضرائب سواء المفروضة على سكان المدن أو سكان الريف موردا ماليا لتمويل النفقات الخاصة والعامة بمدن الابالة حتى أنها استغلت في أيام القحط والأمراض ودفع أجور الجند والموظفين، كما كانت سبيلا لتصنيف القبائل من حيث نشاطهم وملكياتهم الزراعية وصنائعهم اليدوية الريفية[2].

ومع التوسع العثماني في البلاد شرقا وغربا وجنوبا اتبع العثمانيون في مجالهم الضريبي كذلك على نظمهم، وعلى ما وجدوه في الجزائر من الدول السابقة لهم، وأسسوا عددا من الإدارات في المدن والمراكز بالجزائر. فقد كانت الأجهزة الإدارية تعمل بشكل دوري، وتبرز الاهتمام العثماني بها، في وقت صعب فيه من الناحية الإدارية والتنظيمية ضبط كل الإنتاج والمداخيل، فلم تكن الجباية تتم بشكل دقيق وفعلي[3].

ورغم وجود الأجهزة الإدارية المتنوعة، فإن عملية جمع الضرائب كانت تضبط بإحكام من قبل الحكم المركزي، ومن خلال أنظمة متعددة، بإشراف من الداي حاكم البلاد، بمساعدة موظفين وجباة عديدين بينما كانت العمليات الكبرى لجمع الضرائب وجبايتها تخضع عادة في مواسم جني المحاصيل، النظام المحلي المعروف[4]، كما أن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يأتي من خيال، بل كان يخضع لمجموعة من القوانين والمقاييس، تختلف درجة تطبيقها والالتزام بها من طرف لآخر، ومن منطقة لأخرى، بمراعاة وضع البلاد

[1] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص 150.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 113.

[3] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 211.

[4] المرجع نفسه، ص 212.

الاقتصادي والاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والأحوال المناخية لكل جهة من البلاد[1].

ولقد كانت الضرائب متعددة ومتنوعة، إلى درجة أن كل فرد أو كل قبيلة، كانت تخضع لأنواع كثيرة من الضرائب والرسوم، وكانت هذه الضرائب تخضع للنظام المالي العربي الإسلامي، الذي تبناه العثمانيون في حكمهم للبلاد، ولم يحدثوا تطورات مهمة في الضرائب، وكان تأثيره محدودا[2].

المبحث الثاني: المعاملات التجارية:

قليل ما اهتم الجزائريون بالتجارة وتطوير بلادهم، وكانت التجارة لديهم قائمة على ما تدره القرصنة وبالتالي أهملوا كل الموارد الداخلية أو الفوائد التي تزخر بها البلاد[3]. وارتكزت التجارة على عنصر اليهود الذين قاموا باحتكارها وساهموا إلى حد كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، فكانوا وراء كل التوترات التي نشبت داخليا بين الحكام والجيش[4]، فلقد عمل الحكام على عرقلة التجارة عن طريق فرض الضرائب مدة طويلة[5].

وقد ارتكزت التجارة على سطو ونهب التجارة المحلية بدون حساب، فكان نتيجة ذلك تجمع كنوز الذهب والفضة وثروة عظيمة لدى الحكام على عكس الشعب الذي كان يتخبط في ويلات المجاعة والفقر[6]، فإن نظام الاحتكار الذي اعتمدته في جميع المرافق وخطرها تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 118.

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 206.

[3] جيمس ولسن ستيفانس، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1796/1795، تر، علي نابليت، الأبيار (الجزائر)، 2007، ص 170.

[4] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص 117.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص 63.

[6] نفسه، ص 101.

في البلد[1]. فالسياسة التركية والحكام قلصوا نوعا ما من النشاط الفلاحي خاصة عندما نقصت الغنائم البحرية وأهم مورد كان مخصصا للتصدير هو الحبوب من القمح والشعير[2]. وكان العائق الأساسي لتوسع تجارة الجزائر الشرعية هو فرض الاحتكار بين آن وآخر من طرف الدولة بهدف جمع المداخيل المضمونة، ومن المواد المحتكرة الملح فقد احتكر على المستوى الوطني ولا يمكن تصديره، في حين تصدر زيت الزيتون والجلود المدبوغة مسموح بها ضمن حدود الإمبراطورية وكمثال عن هذا الاحتكار أعطي لباي وهران احتكار كل تجارة التصدير في بايلكه، هذا بالإضافة إلى جانب النقص في فائدة التوسع التجاري من جانب الحكام، كما كان الدايات ملزمون بالشروط الموضوعية لرأس المال[3].

كما كانت تجارة الجزائر عرضة للأوامر المحلية التي تطبق بصرامة وكانت مداخلها تأتي أكثر من مدخولات القرصنة التي اعتمدت على ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن أو الغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى، والجزيات التي تدفعها مختلف الأمم الأوروبية تحت تدابير اتفاقيات شكلية لحماية سفنها من الاستيلاء[4].

تشجيع بعض الحكام للتبادل التجاري:

لقد عمل بعض الحكام على تشجيع التبادل التجاري وذلك ليتمكنوا من التحكم في القبائل التي ثارت وامتنعت عنهم ووضع الحكام هذه السياسة لهذه القبائل عندما تضطرها الحاجة لمبادلة إنتاجها الحيواني والزراعي بما تحتاجه من سلع وبضائع في الأسواق الخاضعة لسلطة البايلك وحتى يؤكد الحكام نفوذهم على تلك القبائل يلجئون لإقامة أسواق

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص 101.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 106.

[3] وليام سبنسر: المصدر السابق، ص 147 – 149.

[4] نفسه، ص 155.

أسبوعية أو موسمية عادة ما تعرف بأسماء الأيام التي تعقد فيها بالقرب من الحصون أو بجوار المعسكرات والأماكن التي تقطنها قبائل المخزن[1].

كما أن كل قبيلة تسمح لنفسها بالتبادل التجاري خارج الأسواق المحددة سابقا تخضع للعقاب من قبل الحاكم، مثل قبائل جنوب التيطري التي تعرضت إلى هجوم من قبل فرسان المخزن سنة 1825 بسبب مقايضة هذه القبائل لإنتاجها من الحبوب بأصواف وتمور القبائل الصحراوية المعادية للبايلك[2].

هذه السياسة المتبعة من طرف الحكام أدت إلى تراجع في الميزان التجاري الذي شهد عجز مقداره 937000 دولار، وهو مبلغ ضخم تدفعه للخارج دولة ليس لها موارد نشطة كما ذكرت فقد كانت التجارة الداخلية لا تنتج ما يكفي لتعويض العجز مما أدى إلى استنزاف ثورات الشعب أو ما يعرف بالتجارة المحلية فقد اعتمدت الحكومة على دخلها من عمليات السلب والنهب وأهملت العلاقات التجارية مع الدول المجاورة[3].

كما منح النظام الجمركي العثماني امتيازات لسكان الجزائر بمختلف تركيباتهم تقضي بعدم دفع الرسومات الجمركية عن أموالهم المنقولة التي فوضوا عليها وكلاء للقيام بتجارتهم وكانوا يلاقون نفس التسهيلات في موانئ الأيالة رغم دفع بعض الرسومات الجمركية[4].

هذا بالإضافة إلى تواطأ بعض الحكام مع الطائفة اليهودية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتسهيل المعاملات المالية من أمثالهم الداي مصطفى باشا والباي مصطفى الوزناجي مما أدى إلى إلحاق أضرار بليغة بالتجارة الجزائرية.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 74.

[2] نفسه، ص 74.

[3] نفسه، ص 103.

[4] حسان كشرود، المرجع السابق، ص 38.

بالإضافة إلى منحهم للفرنسيين حق البحث عن المرجان في الجزائر ففي سنة 1577 تمكنوا من تعيين قنصل لهم في مدينة الجزائر وقاموا ببناء المركز التجاري المعروف **بالباستيون** بالرغم من معارضة السلطان، كما كانت لفرنسا علاقات تجارية مع الأهالي مما أثار حفيزة الأتراك تمثلت هذه العلاقات في شراء القمح من الأهالي[1].

هذا بالنسبة للتجارة الداخلية أما التجارة الخارجية فكانت محدودة وقليلة جدا اقتصرت تجارتها على نشاط المهجريين والأندلسيين واليهود وقلة قليلة من المسلمين.

اعتمدت تجارة اليهود على الغنائم التي يجنونها من البحر ويبيعونها في كل من إيطاليا وإنجلترا والنمسا وغيرها من المدن الأوروبية عن طريق عملاء أو الجالية اليهودية المتواجدة بتلك المدن[2].

أما الأندلسيين فاعتمدت تجارتهم على اقتناء الزراعة والصناعة والأعمال الإدارية، وعملوا بالدباغة وصناعة السرج وصنع الأسلحة.

ولقد تعرضت البلاد لمجاعات كثيرة نتيجة الجفاف والجراد وأصابها الوباء، إلا أن هذا الوضع لم يدفع بالحكام إلى اتخاذ تدابير وقائية وصحية من الأوبئة والأمراض التي تعرض لها الأهالي[3].

هذا بالإضافة إلى الدعاية الخارجية التي كان ينشرها بعض التجار الأوروبيين في بلدانهم بأن تجار الجزائر ليست لهم مواثيق وعهود، وليست لحكومتهم ضمانات تجارية.

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 78.

[2] سامح عزيز التر، المرجع السابق، ص 147.

[3] المرجع نفسه، ص 147.

ونتيجة لذلك انخفض المستوى التجاري لمدينة الجزائر في العهد العثماني إلى أن أصبحت تحتل مركزا هامشيا بالنسبة للمدن التجارية وحتى داخل البلاد، ويعود ذلك لعدة أسباب[1]:

- أن حرفة القرصنة وغنائم الحروب ضلت لمدة طويلة تلبي حاجيات السكان، فعزفوا عن التجارة الخارجية .
- لم تعمل حكومة الأتراك خاصة الدايات على تنشيط التجارة الخارجية، ووضعت لها عدة حواجز والمتمثلة في الاحتكار كما ذكر سابقا، ولقد اشتدت هذه الاحتكارات ابتداءا من القرن السابع عشر، عندما انخفض الدخل من نشاط القرصنة[2].

نلاحظ مما سبق أن نشاط التجار الجزائريين كان في موقع متأخر والوضع التجاري للسكان مزريا، على عكس الثراء واتساع الأملاك والثراء الفاحش الذي حققه رجال الدولة والكراغلة الذين تعاطوا التجارة وكذلك سيطرة اليهود كما ذكر سابقا على المجال التجاري ومن أمثلة الشخصيات اليهودية التي برزت في المجال الاقتصادي ما ذكره القنصل الفرنسي دومينيك مولتيدو بتاريخ 28 أفريل 1798 حول سفينة تابعة لبكري وبوشناق، حيث ذكر أن القنصل المكلف بالعلاقات الخارجية للجمهورية الفرنسية مع أيالة الجزائر، صرح بأن حمولة القمح المنقولة عن منطقة دلس، والمتجهة نحو ميناء جنوة على متن السفينة راشيل، لها جواز جزائري ورخصة للذهاب إلى جنوة وهي ملك للسادة بكري وبوشناق تاجرين يهوديين من مواطني الجزائر[3].

---

[1] علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها، قبل 1830، ط1، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، 1972، ص 300.

[2] المرجع السابق، ص 300.

[3] حنفي هلال، المرجع السابق، ص 20 – 21.

المبحث الثالث: تأثير العناصر التركية في صناعة السكان الجزائريين:

لقد تأثر الصناع الجزائريون بالأساليب الفنية العثمانية سواء كانت عثمانية محصنة أو أساليب متأثرة بالأسلوب الأوروبي.

إضافة إلى الأساليب الفنية العثمانية يلاحظ تأثيرات مشرقية أخرى دخلت الجزائر ومع قدوم العناصر التركية والأوروبية وخاصة منها الإيطالية التي ساعد على انتشارها قدوم جماعات اليهود الذين استقروا بالجزائر، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الفنية الأندلسية التي كانت سائدة قبل وأثناء الحكم العثماني.

كانت الجزائر في السنوات الأخيرة للحكم العثماني تعرف نفس الصناعات اليدوية[1] الموجودة في أوروبا، والتي جاءت مع الوافدين إليها من اليهود كما ذكرنا سابقا، وكانت هذه الصناعات في غالبها تسد حاجيات السكان والباقي منها يصدر إلى الخارج.

ومن بين الصناعات التي تأثر بها السكان الجزائريون هي صناعة الساعات والمصوغات وبناء السفن والعناية بالمدافع التي كان يقوم بها الأرقاء المسيحيين[2].

هذا إضافة إلى تأثير الإسبان المقيمين في الجزائر في الصناعات المحلية التي كانت تمثل جزءا كبيرا من الصادرات مثل: ريش النعام، السجاد، النحاس، وشائح الحرير، القطن، والصوف والجلود[(3)]. غير أن الحكام الأتراك لم يشعوا الصناعات التقليدية لتواكب ما يحدث في الدول الأوروبية، وذلك ما نلمح عندما وجه ابن العنابي الحكام للأخذ بما توصل إليه الغرب من صناعات واختراعات وتحقيق الانطلاقة الحضارية[4].

---

[1] شريفة طيان، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة م لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 1990 – 1991، ص 82.

[2] أنظر الملحق رقم 05.

[3] جيمس ولسن، المصدر السابق، ص 171.

[4] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 128.

كما أن الصناعة كانت موزعة بين الريف والمدينة، ففي الريف كانت تلبي حاجيات سكانه أساسا، أما في المدينة فكانت تلبي الحاجيات الأساسية للفئات المحظوظة خاصة الأتراك.

وكانت الصناعة محتكرة من يهود مدينة الجزائر مثل صناعة المعادن النفيسة، واحتكار بني ميزاب للمطاحن الحكومية والمخابز، بينما اشتغل البسكريون كحمالين أو مسيرين للحمامات العمومية أما الأغواطيون فيشتغلون في التنظيف، بينما يحتكر سكان بلاد القبائل البناء، ويقدم الزنوج الخدمات المنزلية[1].

نستنتج مما سبق استبداد الحكام اقتصاديا، حيث كان سكان المدن يحتكرون خمس وسبعين من الاقتصاد في حين سكان الريف يحتكرون نسبة خمس وعشرين بالمئة من الثروات، مما أدى إلى اندماج بطيء للعناصر السكانية مع بعضها البعض[2].

كما اتسم الوضع الاقتصادي في الجزائر منذ نهاية القرن السابع بالجمود حيث أن تردي الوضع الاقتصادي أثر سلبا على معيشة الأفراد ومما زاد من سوءه آنذاك عجز الجهاز الإداري على تطوير أساليبه والمطالب المالية الثقيلة وزيادة الضرائب على السكان انعكس ذلك على السكان فانخفض مستوى معيشتهم، واستمر ذلك إلى أواخر العهد العثماني[3].

[1] صالح عياد، المرجع السابق، ص 336 – 339.

[2] رقية شارف، المرجع السابق، ص 144.

[3] نفسه، ص 125.

من خلال دراستي لموضوع العلاقة بين سكان الجزائر والعناصر التركية في العهد العثماني توصلت إلى جملة من الاستنتاجات:

_ أن دخول العثمانيين للجزائر يعود إلى طلب المساعدة من طرف الجزائريين وأنه لم يكن احتلالا كما وصفه البعض كما كان للعامل الديني دور كبير في ذلك ومحاولة العثمانيين القضاء على المد المسيحي الصليبي حيث قاد هؤلاء البحارة عمليات الفتح في سواحل شمال إفريقيا ثم استقروا بها بطلب من الأهالي المحليين، وبذلك ثبت العثمانيين أقدامهم في الشمال الإفريقي بإلحاقهم للجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518 بتعيين خير الدين بايبريايا عليها لتصبح بذلك أول أيالة عثمانية.

_ وتم حكم الجزائر عن طريق أربعة مراحل تميزت بعدم الاستقرار خاصة في الجانب السياسي حيث تعاقب على حكمها البيلربايات والباشوات والآغاوات والدايات كآخر مرحلة لحكم العثمانيين بالجزائر.

_ كما تميز حكم العثمانيين في الجزائر بعدم إشراك الجزائريين في النظام الإداري وأبعدوا عن تولي المناصب بشكل كلي يستثنى من ذلك بعض الكراغلة الذين يمثلون بعض مظاهر العلاقة الناتجة بين تزاوج بعض العناصر التركية من الأهالي الجزائريين ولعل من بين الموظفين الكرغلين الذين ذكرتهم المصادر الحاج احمد باي، باي قسنطينة.

وكانت سياسة العثمانيين في الجزائر تهدف إلى تحصيل الضرائب وجمع المصادر المالية والمادية لخزينة الدولة ومحاولة تحقيق الأمن، مستغلة في ذلك بعض الموالين لها المعروفين بقبائل المخزن الذين شكلوا أعيانا للسلطة مقابل امتيازات وإعفائهم من بعض الضرائب.

وقد واجهت السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر العديد من التمردات والتوترات المناهضة لحكمهم بسبب سياسة التهميش والقمع وفرض الضرائب التي طبقتها على الأهالي

الجزائريين بإبعادهم عن مراكز السيادة والحكم كثورات الكراغلة وثورات بعض رجال الدين كالتيجانية والقادرية.

كما كان المجتمع الريفي أكثر عددا وتجانسا بمجتمع المدن، إلا أن العلاقات بين مختلف الجماعات والفئات كانت تحكمها المصالح، مما دفع بالعثمانيين إلى استغلال هذه العلاقة في خدمة مصالحهم.

وبسبب تخوفهم من احتمال قيام تحالف بين الكراغلة والسكان المحليين عمدوا إلى سياسة فرق تسد باستحداث قبائل وجماعات مبنية على أساس القوة العسكرية والإمكانيات المادية، التي أصبحت هي معيار العلاقات القائمة بين فئات المجتمع بعضها ببعض وبينها وبين السلطة.

وخلقت هذه السياسة نوعا من الحقد تولد عنه ثورات عديدة قادها سكان منطقة القبائل خلال أعوام 1804 – و 1810 و 1823، وأمام هذا التهميش كانت الجالية اليهودية تتمتع بسيطرة كبيرة على دواليب اقتصاد الجزائر.

_ كما لعبت عدة عوامل في تأزم العلاقة بين الأتراك ورجال الطرق الصوفية نظرا للانتشار الواسع لهذه الطرق.

وقد تميزت علاقة الحكم العثماني بالسكان بمظهرين اثنين الخضوع والولاء في المدن والسهول، والتمرد في الجبال والمناطق المعزولة.

_ وكان للنظام الضريبي دور أساسي في تحديد هذه العلاقة حيث مكنت الضرائب التي كانت تجنى، حكام الجزائر من الاعتناء بالجيش من حيث التجنيد والتسليح.

وبالتالي توفر الأمن للبلاد.

وقد كانت الضرائب متنوعة وتختلف من منطقة لأخرى كما عملت السلطة على التقرب من بعض رجال الطرق الصوفية بمنحهم امتيازات مهمة جدا وحصر وظائف القضاء والإفتاء والخطابة وغيرها من الوظائف في أبنائهم واستخدمتهم كوسطاء سياسيين.

_ كما أن السلطة العثمانية كانت تحتكر جزء كبيرا من النشاط التجاري، خاصة التجارة الخارجية، كما اشتدت المنافسة الأوروبية للمنتجات المحلية.

كما تميز المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني بظهور ثلاث فئات اجتماعية، بناء على العلاقة التي كانت تربط السكان بالسلطة وبناء على النشاط الذي تمارسه، وهي على التوالي :

الفئة الريفية التي تمثل نسبة 90% من سكان، والفئة الحضرية و الفئة الأجنبية التي تمثلها الأقليات التي وفدت إلى الجزائر.

كما أن اعتماد السلطة على مورد واحد في الاقتصاد والمتمثل في الجهاد البحري الذي اعطته الأولية في الاهتمام والتشجيع متناسية أنه ثورة مؤقتة ومهددة بالزوال، كما أنها لم تستثمر في توفير رؤوس أموال التطوير الاقتصاد وتحديث وسائله فظل تصف الأراضي الزراعية الخصبة الغير مستثمرة ولم تظهر الحاجة إلى تطوير وسائل الحرث والبطور والحصاد والجني، مما عاد سلبا على الصناعة الحرفية، وانعكس بدوره على التجارة ولما كانت الطرق التجارية الدولية في قبضة الدول الاوربية جعل البضائع المحلية للسكان تصاب بالكساد في أسواقها نتيجة لذلك التجأ الحكام لتعويض الخسارة بفرض الضرائب الثقيلة على السكان، لذلك انصرف هؤلاء السكان خاصة الفلاحين عن النشاط الزراعي المستقر وتوجهوا للنشاط الرعوي للفرار من وجه الحياة، كما تضرر الحرفيون كذلك من ثقل هذه الضرائب، وتدخل الحاكم في تحديد أسعار مصنوعاتهم الأمر الذي جعلهم يتهاونون في حرفتهم، كما أن هؤلاء الحكام لم يبذلوا أي جهد في تطوير شبكة المواصلات الداخلية، مما إلى عزلة سكان الريف عن سكان المدينة، بل حرص هؤلاء الحكام أكثر على تحصيل الضرائب ومعاقبة الممتنعين عن أدائها مما طبع العلاقة نوعا من الخصوم أحيانا التمرد.

أولا باللغة العربية:

ج: الجزء

ط: الطبعة

مج: المجلد

ص: الصفحة

تح: تحقيق

تق: تقديم

تع: تعريب

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية

م.و.ن: المؤسسة الوطنية للنشر

د.ت: دون تاريخ

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

ثانيا: باللغة الفرنسية:

A. N.E.P : Entreprise Nationale De Communication d'édition et de publicité.

P.P : pagé,

أ- المصادر:

1- بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تع وتق، أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر 1974م.

2- الجزائري محمد بن ميمون ، التحفة المرضية في أخبار الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، ط2، تق وتح: محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981م.

3- خوجة حمدان بن عثمان ،تقديم وتعريب ،محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP ، د.ت.

4- الراشدي أحمد بن محمد بن علي بن سحنون ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، ط1، تح، تق، المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

5- الزهار الحاج أحمد الشريف، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار ،نقيب أشراف الجزائر 1753-1830 تقديم وتحقيق أحمد توفيق المدني ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1980م.

6-سبنسر وليام ،الجزائر في عهد رياس البحر ،تعريب وتعليق عبد القادر زيادة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1989م.

7- ستيفانس جيمس ولسن ، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1796/1795، تر، علي نابليت، الأبيار (الجزائر)، 2007، ص 170.

8- العنتري محمد صالح ،مجاعات قسنطينة ،تحقيق رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1974.

9- فالانسي لوسيت ،المغرب العربي قبل سقوك مدينة الجوائر 1730-1830،ترجمة إلياس مرقص، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ،1969م.

10-المزاري بن عودة ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحق، يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، د.ت.

11-الناصري أبو راس ،عجائب الاستعمار ولطائف الاخبار ،ترجمة وتقديم محمد غانم ،منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر،2005م.

ب- المراجع :

12-اشبودان العربي ، مدينة الجزائر، تاريخ عاصمة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

13-إسماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، وزارة الثقافة للطبع، الجزائر، 2013م.

14-بحيري أحمد ، الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج1، دار الكفاية للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2013م.

15-بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 /1989، ج1، دار المعرفة، باب الوادي (الجزائر)، 2010م.

16-بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،لبنان ،1997م.

17-بوعزيز يحي ،الموجز في تاريخ الجزائر ،ج1،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009م.

18-التر عزيز سامح ،الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ،تلرجمة محمود علي عامر ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ،لبنان ،د،ت.

19-الجيلالي عبد الرحمان ،تاريخ المدن الثلاث ،الجزائر ،المدية ،نليانة ،وزارة لثقافة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2005م.

20-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، عالم المعرفة، دار الرائد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

21-ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000م.

22-سعيدوني ناصر الدين ،المهدي أبو العبدلي ،الجزائر في تاريخ العهد العثماني ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1982م.

23- سعيدوني نصر الدين ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني(1792-1830) المؤسسة الوطنية الكتاب، الجزائر،1985م.

24-السليماني أحمد ، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة حلب، حسين داي الجزائر،د،ت .

25-الشايب محمد القاسم ،الجلفة تاريخ ومعاصرة ،إشراف أحمد سبع ،عاصمة الثقافة العربية الجزائر ،د،ت.

26-شوفاليه كورين ،الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر ،1510-1541م،ترجمة جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د،ت.

27-شويتام ارزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م،دار المتاب العربي للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2001م.

28-الطيبي محمد ، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والمآلات، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2009م.

29-عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830، دار هومة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

30-عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830، دار هومة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

31-عبد القادر حسين ، مدينة الجزائر من أقدم العصور وحتى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

32-العروي عبد الله ، مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإبيري إلى التحرير، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1999م.

33- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر خاصة ما قبل التاريخ)،1962،ج2،دار المعرفة للنشر والتوزيع ،باب الوادي ،الجزائر ،2009م.

34-فركوس صالح بن نبيلي، تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال (814م – 1962)، ج1، إيديتوم للنشر والتوزيع، جسر قسنطينة، الجزائر، 2013م.

35-فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2002-2003م.

36-قشي فاطمة الزهراء ، قسنطينة في عهد صالح باي، البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة 2005م.

37-المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، ط1، الجزائر، 2010م.

38-المدني أحمد توفيق ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 – 1792م، ط2، م و ن ت، الجزائر، 1976م.

39-مسعود مجاهد ، تاريخ الجزائر، ج1، دار الأيتام، القدس (فلسطين)، د.ت.

40-هلايلي حنفي ، أوراق في تاريخ الجزائر العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2008م.

41-هلال عمار ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1962، د.م.ج، الجزائر، 1995م.

ج- المراجع باللغة الاجنبية:

42- *Louis, Rinn, Le Royoume d'alger Sous le dernier Day par Mril oucier Detassy. Alger.*

43- *Ventur de ponadis : Alger au XVIII siecle Alger 1897/1998.*

44- *Diego de Hoédo : Topographie et histoir générale D'alger. Traduction. Berbrugger et D.'monnereau EDitoin Grand _ Alger Livres. 1870. 1871.*

د- المجلات والدوريات :

45- رويان ف،(أولاد ين زعموم) **المجلة الإفريقية** ، مجموعة مؤلفين ،الجمعية التاريخية الجزائرية،الجزائر ،العدد19،د،ت.

46- شارف رقية ، (تشكيل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية الفترة الحديثة)، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 13، جامعة الجزائر 2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، الجزائر، 2011م.

47- قداش محفوظ ، (الجزائر في العهد التركي)، **مجلة الأصالة** مج18،العدد51،الجزائر ،1977م.

48- مجهول (السلطة العثمانية في مواجهة الطريقة التيجانية في الجزائر)، **حولية المؤرخ**، العدد 7 ، 8، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2010م.

49- **مجلة الجزائر المحروسة بعناية الله**، الجزائر الوسطى، الجزائر، 2004.

هـ- المذكرات والرسائل الجامعية :

50-دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1792 – 1865، دراسة مقارنة مذكرة (لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2008م.

51-شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005-2006م.

52-صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671 – 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 – 2012م.

53-طيان شريفة، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ما لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 1990 – 1991م.

54-كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008م.

55-معاشي جميلة، الانكشارية والمجتمع بباياك قسنطينة في نهاية العهد العثمانية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2007 – 2008م.

56- محمد مقصودة، الكراغلة والسلطة الحاكمة في الجزائر 1519 – 1830 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة وهران ،الجزائر ،2014م.

بیبلیوغرافیا

الـــمـلاحـق

ملحق رقم : 02

خريطة توضح موقف كراغلة واد الزيتون

ملحق رقم :03 **عينة لقيمة الضرائب التي كان أهل المدينة يدفعونها للحكام**

اسم القبائل والجماعات	القيمة المالية
قبيلة الشيخ أحمد بن زايد	سبعة ونصف بوجة
قبيلة الزناحرة بن عمر	سبع ريالات صحاح
قبيلة العبادلية	ستة ريالات صحاح
قبيلة أولاد السي موسى	أربع ريالات صحاح وربع ريال

ملحق رقم3: أنظر نصر الدين سعيدوني ، النظام المالي، المرجع السابق، ص260.

ملحق رقم04: بجة:هو ريال بوجو أو ريال صحاح ويساوي ريال بوجو ثلاثة ريالات دراهم وهذا في عام 1805، أنظر أرزقثي شويتام المجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص160.

ملحق رقم :04 خريطة ضرائب القطاع الريفي بالجزائر في أواخر العهد

ملحق رقم :06 خريطة النشاط الصناعي للجزائر في العهد العثماني

ملحق رقم 05: أنظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص128.

ملحق رقم : 01

خريطة سكان الارياف وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة من حيث توزيعهم

كان الأرياف وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة من حيث توزيعهم

الملحق رقم2: نصر الدين سعبدوني: النظام المالي، المرجع السابق، ص260.

١